جامعة محمد لمين دباغين سطيف -02-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

-قسم الحقوق-

محاضرات في مادة
الحكم الراشد والتنمية المستديمة

من إعداد الدكتورة: فاكية سقني

ألقيت على طلبة السنة الأولى الماستر المهني

تخصص إدارة عامة - خلال السداسي الأول-

الموسم الجامعي: 2025/ 2026

مقدمة:

إن الحكم الراشد هو نتاج الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية لكل بلد، مع ذلك يعتبر حديث النشأة كمنهج إداري له أصوله ومبادئه وقواعده المحددة، إذ أظهرت الأبحاث والدراسات الداعية لتبنيه أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من قبل المنظمات والمؤسسات العالمية والدولية مثل منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة الإنماء العالمي بوصفه أحد أهم العوامل الأساسية المؤثرة على تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة التي لا تتحقق إلا من خلال ضمان الوصول إلى تنمية بشرية مستدامة تتحقق عبر تطبيق المؤسسات العامة والخاصة مبادئ/ خصائص الحكم الراشد عبر كافة المستويات.

ويشار إلى أن العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية أصبحت على رأس قائمة أعمال السياسة الدولية، إذ أن هناك اتفاق واسع على دور وتأثير خصائص الحكم الراشد على تحسينات مخرجات العمليات الاقتصادية والاجتماعية.

كما يعتبر موضوع التنمية من بين أهم المواضيع التي تلقى اهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك اعتبرته المنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة في عام 1986 حقا مكرسا لدى الشعوب كغيره من الحقوق الأخرى، ومنه تسعى الكثير من الدول النامية اللحاق بالدول المتطورة والتي بلغت قياسات كبيرة من التقدم.

فبعد أن كان الحديث عن التنمية الاقتصادية الشاملة أصبح الكلام الآن عن التنمية البشرية ومقاييسها ثم التنمية المستدامة وأبعادها، ولم يتوقف الأمر إلى هذا الحد بل أن التنمية أصبح لها علاقة بالحكم الراشد أو الحوكمة.

وبالتالي، فالتنمية الشاملة بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أي دولة من الدول لا تتحقق بدون توفير الأسس والمبادئ التي يرتكز عليها الحكم الراشد.

لهذه الأسباب، فالحكم الراشد أصبح مطلبا ذا أهمية على المستوى الإقليمي والعالمي والمحلي، تطالب به مختلف المنظمات أو المؤسسات المالية الدولية بشكل متزايد الحكومات بإجراء إصلاحات تتضمن تطبيق مبادئ وآليات الحكم الراشد لتحقيق التنمية وتعزيز الرفاهية الاقتصادية.

الإشكالية الأساسية:

مما سبق ذكره أعلاه، فالإشكالية الأساسية لهذه الدراسة للمادة العلمية المقترحة لطلبة السنة أولى ماستر إدارة عامة، تتمثل فيما يلي:

إلى أي مدى يساهم الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة ؟

ويندرج ضمن هذا السؤال الأساسي للدراسة، أسئلة فرعية لبحث العلاقة بين مفهوم الحكم الراشد والتنمية، الآتية:

- ما هو مفهوم الحكم الراشد؟ ما هي أبعاده ومبادئه؟
- ماذا نعني بمفهوم التنمية؟ ما هي تحولاته؟
- وما هي مبادئ وآليات الحكم الراشد المحققة للتنمية؟

هذه الأسئلة وغيرها ستشكل لنا المحاور الثلاث الأساسية لهذا المقياس، فالمحور الأول نتناول فيه مفهوم الحكم الراشد، المحور الثاني مفاهيم التنمية، أما المحور الثالث سيكون بعنوان مقاربة الحكم الراشد للتنمية المستدامة محاولة منا تحليل وبناء طبيعة وأبعاد العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة.

أهمية دراسة هذه المادة التعليمية:

ترجع أهمية دراسة هذه المادة المتمثلة في الحكم الراشد والتنمية المستديمة إلى أسباب ظهور كل منهما، ولمقاربة الحكم الراشد للتنمية المستدامة، والتي من أهمها:

- العمل على مكافحة الفساد المالي والإداري، لانتشار المظاهر المختلفة للفساد وتغير منظومة القيم السلوكية وتفاقم الانتهاكات والأزمات الأخلاقية.
- ضعف مستوى التنمية البشرية وزيادة معدلات الفقر والبطالة لا سيما في دول العالم الثالث.
- العولمة وما تبعها من تطورات في مختلف المجالات.
- تراجع دور الدولة، لعجز الأجهزة الإدارية والحكومية وعدم قدرتها منفردة على تحقيق متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة.
- كما أن من أهم أسباب الاهتمام بالحوكمة في القطاع الحكومي يعود إلى تدني مستوى الجهات الحكومية، وتداخل الصلاحيات والمسؤوليات وضعف الإنتاجية في تقديم الخدمة، وغياب المساءلة، بالإضافة إلى ضعف المنظومة الرقابية ككل، وتدني مستوى الإفصاح والشفافية.

كما يتضح جليا، من خلال الإشكالية المطروحة أعلاه، بأن أهمية الدراسة تكمن في بيان دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة.

الأهداف التعليمية لهذه المادة:

يهدف التكوين في هذه المادة إلى تحكم الطالب في مفهوم الحكم الراشد بوصفه مقاربة تسييرية حديثة تقوم على تظافر جهود الفواعل الأساسية في أي مجتمع، وذلك بغرض تحقيق مفهوم آخر مجاور له هو مفهوم التنمية المستديمة، ومن ثم يبدو إلمام الطالب بهذه المفاهيم الراهنة ضرورة ملحة يقتضيها متطلب إعداد كوادر إدارية منفتحة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي.

المحورالأول: مفهوم الحكم الراشد

من خلال قراءاتنا المتعددة حول الحاكمية أو الحكم الراشد تبين أن هذا الموضوع الاستراتيجي كثير الانتشار في مناقشات مختلف المنظمات المحلية والإقليمية والدولية، وخاصة منذ الثمانينيات وفي سنوات التسعينيات، فهو من بين المفاهيم الأكثر تسويقا في ظل العولمة.

فما معنى الحكم الراشد؟ وما هي أهم مبررات وجوده من منظور التنمية؟ وما هي أهم أبعاده؟ الإجابة على هذه الأسئلة تكون من خلال النقاط التالية:

أولا: مفهوم الحكم الراشد من منظورالتنمية

في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات من القرن العشرين تم التحول إلى الاستخدام المكثف لمفهوم الحاكمية من بين المصطلحات السابقة من قبل خبراء الإدارة، وبشكل خاص من قبل المنظمات الدولية كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، بعد أن تم جلب هذا المفهوم من طرف البنك الدولي الذي استغله في تشخيص الأزمة الاقتصادية في إفريقيا عام 1989 في تقريره حول" إفريقيا جنوب الصحراء من الأزمة إلى النمو المستدام" والذي تضمن السمات العامة للحوكمة السيئة أو الحكم السيئ في دول المنطقة، والتي تعني الحكم الصالح أو الراشد أو السليم وهو حكم المؤسسات وحكم القوانين الضامن لحقوق الإنسان وحقوق الأجيال القادمة، فضلا عن ضمان انتقال الموارد والثروات الطبيعية التي يستفيد منها الجيل الحالي لبلد معين إلى الأجيال القادمة في ذلك البلد.

ومنذ ذلك الحين أصبح لهذا المفهوم دور كبير خاصة في التصنيفات الممنوحة لكافة الدول في تحقيقها لآليات الحكم الراشد، حيث أصبح له معايير تقيم على أساسها الدول وخاصة لدى صندوق النقد الدولي الذي يركز عليه كثيرا حتى في ربط مساعداته للدول النامية بتحقيق شروط الحكم الراشد.

1- تعريف الحكم الراشد:

لمفهوم الحكم الراشد عدة تعاريف، وذلك لأن الكثير من المؤسسات الدولية الرائدة وحتى الباحثين والدارسين الأكاديميين لم يتفقوا على تعريف موحد، يجمع بين عمومية وعالمية التعريف وخصوصية المجتمع الذي تبناه.

1- يقصد بالحاكمية أو الحوكمة "Good Gouvernance " أسلوب وطريقة الحكم الجيدة، أو فلسفة إدارة الدولة والمجتمع عند البعض الآخر."

كما يعني أيضا التسيير الجيد لشؤون منظمة ما قد تكون دولة أو هيئة وطنية أو عالمية، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة ، فالحاكمية ترتكز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة و الشفافية في القرار، فهي تُفض الشراكة للفاعلين و تقارب المصالح.

2- وقد عرف **البنك الدولي** سنة 1992 الحكم الراشد بأنه:

"الطريقة المثلى التي يمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة من الدول بهدف التنمية."

ومنه يمكن القول أن الحكم الراشد طبقا لهذه الهيئة ربطت مفهوم الحكم الراشد بعناصر أخرى محققة لنجاحه، ومنها: الاستقرار السياسي للدولة وحماية وترقية حقوق الإنسان وتكريس سيادة القانون.

3- تعريف **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** المعتمد من طرف أغلب المنظمات الدولية الذي جاء فيه بأن:

" الحكم الراشد هو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في تسيير شؤون المجتمع على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات (تشمل الدولة، ومختلف الجهات الفاعلة التي تتفاعل لاتخاذ إجراءات يمكن وصفها بأنها مستدامة ومنصفة.) التي تُمَكن الأفراد والجماعات بالتعبير عن مصالحهم، ومعالجة خلافاتهم، وممارسة حقوقهم، والتزاماتهم القانونية.

يتسم الحكم الراشد بسمات عديدة. فهو يقوم على المشاركة، ويتسم بالشفافية، وينطوي على المساءلة. كما أنه يتسم بالكفاءة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، فضلا عن استناده إلى قواعد العدالة والإنصاف، كذلك فإنه يعزز سيادة القانون."

هذا التعريف يتأسس على الدعائم الأساسية التالية:

1- الدعامة السياسية : تعني صياغة القرارات المتعلقة ببلورة السياسات العمومية الداعمة، وهذه الإشارة للجانب السياسي هي بداية لانفتاح تدريجي على أهمية الديمقراطية والمشاركة السياسية في مسارات الإصلاح.

2- الدعامة الاقتصادية: يقصد بها خلق بيئة تشريعية وإدارية داعمة ومساندة لمناخ الأعمال والاستثمار ومشجعة للأنشطة الاقتصادية.

3- الدعامة الإدارية: تتمثل في إيجاد الآليات الخاصة لتنفيذ هذه السياسات.

جدول رقم 01: إشكالات مفهوم الحكم الراشد:

إشكالية المفهوم على صعيد الترجمة	إشكالية المفهوم على صعيد التعريف	إشكالية المفهوم على صعيد النموذج
Good Gouvernance عدم وجود ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس المعنى والدلالات باللغة الإنجليزية. بحيث تمت ترجمته إلى العديد من الكلمات منها: إدارة الحكم، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، الحوكمة، الحكمانية، الحاكمية، الحكّمية، القيادة الجيدة،	إن تقديم تعريف واضح وبسيط وشامل لكافة عناصر الظاهرة يمكن تعميمه على المجتمعات المختلفة، يؤدي إلى القيام بالتضحية بوضوح المعنى من أجل الشمولية إما تبسيط التعريف بطريقة تؤدي إلى الإخلال بالمعنى فضلا عن عكسها لخصوصية مجتمعات معينة أو	تعرض هذا المفهوم إلى انتقادات من حيث كونه يعبر عن منظومة القيم الغربية الليبرالية، تعكس توجها معياريا من قبل المؤسسات الدولية خاصة منها المانحة نحو تبني الحوكمة الرشيدة كمقياس لمنح القروض والهبات.

وغيرها .والاصطلاح السائد في المشرق العربي الحكم الرشيد، الحكم السليم، أو الصالح، في حين أن الاستعمال السائد في أدبيات المغرب العربي هو مصطلح الحكامة الجيدة.	إعاقة الباحث عن الرؤية المعمقة للمفهوم وتجرد التعريف من العمومية.	

2- أبعاد مفهوم الحكم الراشد:

من خلال جملة التعاريف السابقة ، فإن الأبعاد الأساسية لمفهوم الحكم الراشد، تتمثل فيما يلي:

1- البعد السياسي: المتعلق بطبيعة النظام السياسي وشرعية تمثيلها.

2- البعد الاقتصادي والاجتماعي: المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة، من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها على المواطنين من حيث القضاء على الفقر ونوعية الحياة، كما علاقتها بالطبع مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى، من جهة أخرى.

فلا يجوز إغفال أهمية البعد الاقتصادي، حيث لم يعد الاهتمام محصورا في تحديد مستويات النمو الاقتصادي، و إنما امتد ليشمل وجوب تحسين مستويات الأداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات و ذلك عبر إصلاحات هيكلية.

3- البعد التقني والإداري: المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها.

مما سبق ذكره من أبعاد، لا يمكن تصور إدارة فاعلة من دون الاستقلال عن النفوذ السياسي، ولا يمكن تصور مجتمع مدني دون استقلاليته عن الدولة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة، والشفافية، هكذا إذا يحتاج الأمر إلى درجة من التكامل. وتؤثر هذه الأبعاد وتترابط مع بعضها في إنتاج الحكم الراشد.

3- مبادئ الحكم الراشد:

تشترك مجمل التعريفات السابقة في الاتفاق على مجموعة معايير أو مبادئ لا يمكن الحديث عن الحكم الرشيد أو الحكامة الجيدة دون وجودها، حيث يسعى إلى تحقيقها، ويعمل على تجسيدها، ويحرص على إحاطتها بسياج من الضوابط السياسية، والاجتماعية، والتنظيمية التي تضمن تناميها، وتكفل لها الدوام والاستمرار للوصول إلى التمكين الفعلي من حقوق الإنسان، ومن ضمن هذه المبادئ، نذكر منها، حسب ما أوردتها مختلف المنظمات والمؤسسات الدولية في الجدول الآتي:

جدول رقم 02: يوضح معايير الحكم الراشد حسب المؤسسات الدولية

معايير منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية	معايير البنك الدولي	معايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	معايير صندوق النقد الدولي لعام 1997
– دولة القانون – إدارة القطاع العام – السيطرة على الفساد – خفض النفقات العسكرية	– المحاسبة – الاستقرار السياسي – فعالية الحكومة – نوعية تنظيم الاقتصاد – حكم القانون والمعاملة بالمساواة والمشاركة وتأمين فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة - التحكم في الفساد	– المشاركة – حكم القانون – الشفافية – حسن الاستجابة – التوافق – المحاسبة – الرؤية الإستراتيجية.	-سيادة القانون - تحسين الكفاءة والمساءلة في القطاع العام. - التصدي للفساد. - الشفافية.

من خلال الجدول أعلاه، الملاحظ أن المعايير المعتمدة من طرف البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي للتنمية، وصندوق النقد الدولي تتمحور بالأساس حول تحفيز النمو الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي وحرية التجارة والخوصصة، وهي تعترف بطريقة عكسية بأن الفساد داخل الاقتصاديات هو نتيجة الحوكمة غير الفعالة. (للاطلاع أنظر أسفله:

عرض مبسط لمعايير الحكم الراشد أو الصالح (الجيد):

1- المساءلة والمحاسبة : تشير إلى ضرورة وجود قواعد وقوانين واضحة وفعالة للمسائلة والمحاسبة لضمان محاسبة الجهات والهيئات مقدمة الخدمات والأنشطة الحكومية.

2- الشفافية: تشير إلى مدى إتاحة البيانات والمعلومات بالتقارير المالية والحكومية، بدرجة مناسبة من الشفافية والموضوعية لمعرفة المواطنين بطبيعة الأداء ورشد القرارات الحكومية.

3- المشاركة الفعالة : تشير إلى أهمية مشاركة المواطنين والمجتمع المدني ومؤسساته المختلفة كأحد الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

4- سيادة القانون : تشير إلى امتثال كافة الأطراف سواء أفراد و/أو مؤسسات للقوانين واللوائح المنظمة.

5- الاستجابة : تشير إلى استجابة الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لرغبات المواطنين، ومراعاة كافة التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية.

6- العدالة : قيام الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بتقديم الخدمات بشكل متساوي وطبقا للاحتياجات ومبدأ تكافؤ الفرص.

7- الكفاءة والفاعلية: يدعم مفهوم الكفاءة تقديم الخدمات وتنفيذ السياسات العامة في أقل وقت ممكن وبتكلفة معقولة، ووفقا لمعايير الكفاءة والجدارة، في حين يرتكز مفهوم الفاعلية على جودة الخدمات والسياسات ومدى رضا المواطنين عنها.

8- مكافحة الفساد : يشير الفساد إلى إساءة استخدام السلطة بغية تحقيق مكاسب خاصة، والحد منه يتطلب بيئة مواتية وخدمات مؤسسية ملائمة، وتعزيز عملية المشاركة الفعالة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

جدول رقم 03: مؤشرات الحكم الراشد للأمم المتحدة

المؤشرات	قياس الأداء
اللامركزية	يجب أن تحدد النظم اللامركزية مستويات الحكم المحلي من حيث اتخاذ القرارات مع أطر واضحة لتفويض السلطة وإدارة الموارد المالية
العدالة والمساواة	الجميع على قدم المساواة في الوصول وفي عملية صنع واتخاذ القرار
المشاركة المدنية والمواطنة	يجب أن تكون السجلات شفافة وأن يكون للجميع سلطة للمراقبة والتقييم والإبلاغ عن أي أخطاء لتحديد السبل التي يمكن للأخلاقيات تعزيز المسؤولية المدنية.
الشفافية	للحد من الفساد في الأنشطة الحكومية.

والمساءلة	
الفعالية	قياس الكفاءة وتقييم مدى التطور العمراني المقترح المساهم بشكل فعال في إحداث تغيير إيجابي وبناء القدرات.
الاستدامة	تمثل الاستدامة واستمرارية الموارد مظهر مهم جدا للتقييم من خلال تحقيق التوازن بين المتطلبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للأجيال الحالية والمستقبلية.
الأمن	يمكن قياسه من خلال جوانب عديدة جدا في هذه المرحلة على أساس الثقة المتبادلة التي تم الحصول عليها في الخطوات السابقة.

من خلال الجدول أعلاه: فإن مؤشرات الحكم الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموضحة بالجدول تمثل هذه المؤشرات الحالة النموذجية وهي لا تجتمع كلها في أي مجتمع، ولذا فإنه يتعين على المجتمعات أن تهدف إلى تحديد المؤشرات الأكثر أهمية لها وتعمل على تحقيقها، وتغطي مؤشرات الأمم المتحدة معظم المفاهيم الرئيسية التي وردت ضمن تعاريف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من الحكم الراشد، والتي تشترك في المؤشرات الآتية: المساءلة، المشاركة، حكم القانون، الفعالية والكفاءة.

معايير الحكم السيئ أو الحكم غير الصالح (poor gouvernance) نقيض الحكم الجيد:

1- عدم تطبيق مبدأ سيادة القانون أو حكم القانون

2- الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح والصريح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة وبين المال العام والخاص. ويتجه بشكل دائم إلى استخدام الموارد العامة أو استغلالها لصالح مصلحة خاصة.

3- الحكم الذي لا توجد فيه قاعدة شفافة للمعلومات، وعلى العكس من ذلك قاعدة ضيقة لصنع القرار بشكل عام وعمليات وضع السياسات بشكل خاص.

4- استشراف الفساد والرشوة وانتشار آليتهما وثقافتها وقيمهما.

5- ضعف شرعية الحكام وتفشي ظاهرة القمع وانتهاك حقوق الإنسان.

6- الحكم الذي لا يشجع على الاستثمار خصوصا في الجوانب الإنتاجية ويدفع إلى الربح الريعي والمضاربات، أي الحكم الذي لديه العديد من المعوقات القانونية والإجرائية أمام الاستثمار.

7- الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية وتدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة وسوء استخدامها.

4- الحكم الراشد ينظم تدخل فواعل اتخاذ القرار العمومي:

إن التحولات الدولية الحالية في ظل العولمة وتراجع دور دولة الرفاه، خاصة في عدة مجالات اجتماعية، أدى لصعود فواعل جديدة من غير الدولة كالقطاع الخاص، والمجتمع المدني لتشاركها في عملية صنع القرار عن طريق المفاوضات، فظهر نوع جديد من الحكم " يدعى الحكم الراشد" يتلاءم وهذه التطورات، ويسمح بأن تتشارك هذه الفواعل وتتقاسم السلطة ، ويعمل على تنظيم تدخل فواعل اتخاذ القرار العمومي، يعزز بالخصوص دور القطاع الخاص.

لذلك، فإلى جانب الدولة هناك فاعلين جدد، أين برزت:

- منظمات وجمعيات المجتمع المدني بوصفها منظمات مستقلة مشاركة للدولة في تحقيق الكثير من المهام، خصوصا ما تعلق بمجلات حقوق الإنسان، وقضايا البيئة.
- القطاع الخاص الذي يعتبر الفاعل والشريك الثالث في التفاعل الذي يقوم عليه مفهوم الحكم الراشد.

6- الحكم الراشد يعزز دور القطاع الخاص:

يعد القطاع الخاص الفاعل والشريك الثالث في التفاعل الذي يقوم عليه مفهوم الحكم الراشد، كما أن نتائج الدراسات تؤكد بوجود علاقة إيجابية وقوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، وأن الإنتاجية ترتبط وبشكل وثيق بالنشاطات والاستثمارات التابعة للقطاع الخاص.

وفي هذا السياق، يتزايد الإدراك بأن القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي التي تفتح المجالات الاقتصادية، لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها، إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الإيجابية التي تساهم في تنمية المجتمع، ورفع مستوى المعيشة للمواطنين، وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية لهم،وبالتالي إعمال حقوق الإنسان، خاصة ما تعلق منها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لأن غياب النمو الاقتصادي في الدول الفقيرة يمثل عائقا كبيرا أما إعمال حقوق الإنسان، وتفعيل دور القطاع الخاص يدعم النمو الاقتصادي.

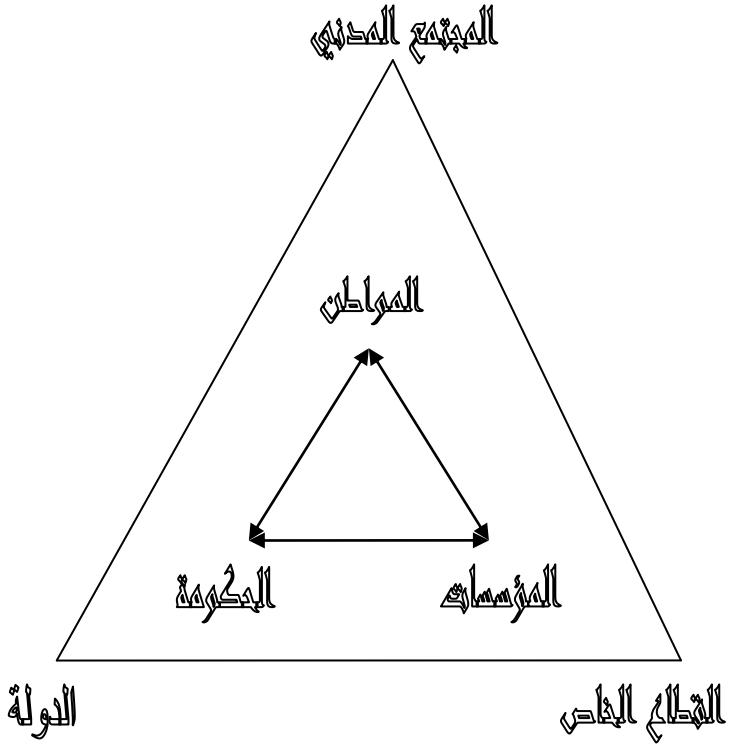

الشكل رقم02: الأطراف الفاعلة في تحقيق الحكم الراشد

من خلال هذا الشكل، فإن الحكم الراشد يتطلب مشاركة الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ما يعرف بالأطراف الفاعلة أو فواعل الحكم الراشد، هذا الأخير يعمل على تفعيل مشاركة الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهو يتضمن عدة آليات أو فواعل رئيسية، منها:

- الدولة التي توفر بيئة سياسية وإطار تشريعي ملائم يسمح بالمشاركة.
- القطاع الخاص كشريك في الإدارة، ويوفر مناصب شغل.
- المجتمع المدني من منظمات وجمعيات وغيرها.

فمن دون المشاركة من أدنى إلى أعلى لن تتمكن أجهزة الدولة من هيكلة وإدارة الخدمات العامة وتحقيق التنمية، وكلما صغر النطاق الجغرافي للمجتمع زادت قدرة الناس على المشاركة الفعالة في نسق الحكم الراشد.

مزيدا من التفاصيل حول دور القطاع الخاص والمجتمع المدني، سنورده أسفله في المحور الثالث.

خلاصة المحورالأول:

ما يمكن قوله كخلاصة لهذا المحور حول مفهوم الحكم الراشد، بأنه من المفاهيم التي حظيت باهتمام كبير خلال السنوات الأخيرة، كما اقترحت له عدة مؤشرات لقياسه، كما انبثقت عنه عدة آليات داعمة له، من خلال عرض هذا المحور فقد تم التوصل إلى ما يلي:

- تأثير العديد من الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية في ظهور مفهوم الحكم الراشد.

- وجود عدة مفاهيم للحكم الراشد وذلك حسب مجالات اختصاص كل مؤسسة مثلا البنك الدولي الذي ركز على الجانب الإداري والمؤسساتي، وبرنامج الأمم المتحدة الذي عرفه من خلال تضمينه عناصر المساءلة والشفافية والمشاركة وغيرها، كما عرفته تقارير التنمية البشرية من خلال اعتمادها على مؤشرات التنمية البشرية المستدامة.
- يقوم الحكم الراشد على وجود فواعل أو مؤسسات يجب أن تتفاعل وتتشاور أو تتشارك في عملية صنع القرار، بحيث تستجيب لحاجات السكان وتعزز العدالة الاجتماعية وتضمن المساواة في الحصول على الخدمات. أي يتضمن الحكم الراشد الآليات التي يمكن للمواطنين من خلالها من توضيح آراءهم ومشاكلهم وأولوياتهم وممارسة حقوقهم والتزاماتهم،
- هناك عدة مؤشرات للحكم الراشد (المساءلة، العدالة والمساواة، الكفاءة، الشفافية والنزاهة، تطبيق القانون...) التي من خلال تطبيقها نستطيع تحقيق طموحات المواطنين في تحقيق التنمية الشاملة.

المحور الثاني: مفاهيم التنمية

لقد كان محور عملية التنمية قاصرا على الكم الاقتصادي ولم يولى الإنسان أية أهمية من ناحية اعتباره المستفيد الأول من فوائد التنمية، وكان الهم الوحيد للدول في العالم هو تحقيق أكبر المعدلات الكمية للنمو الاقتصادي، مما أدى لبروز العديد من الآثار والمشكلات من عدة نواحي، نذكر منها:

- من الناحية البيئية: مشكلة الخلل في التوازن البيئي بين ما هو متاح وبينما هو مطلوب. لذلك حدث ضغط كبير على الموارد الطبيعية والبيئية واستنزاف هائل لها، مما يهدد مستقبل الأجيال القادمة.

- من الناحية الاقتصادية : معظم الدول الفقيرة التي يفترض أن تحدث فيها تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة وجدت نفسها بالإضافة إلى تدهور ونضوب مواردها الطبيعية والبيئية غير قادرة على التمويل الذاتي للمشاريع التنموية بعد انتهاء القروض والمساعدات، وعاجزة عن سداد القروض والفوائد للجهات المانحة.

- من الناحية الاجتماعية: نتيجة لهذه الآثار السلبية الاقتصادية والبيئية ظ ه رت بعض الاحتجاجات في معظم الدول الفقيرة وتمكن الناشطون في مجالات التنمية الاجتماعية التأثير على أصحاب القرار في التنمية الدولية لوضع الإنسان في محور التنمية.

حيث بدأت بعض الجهود الدولية تحاول إيجاد استراتيجيات تنموية طويلة المدى تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مما أفسح المجال لظهور ما يسمى التنمية المستدامة.

فكيف تم التحول نحو التنمية المستدامة؟

أولا- التحول من مفهوم النمو إلى التنمية الاقتصادية

في هذه الجزئية سنحاول معرفة المرحلة الأولى من مراحل تطور التنمية، حيث سنعرض كيفية التحول من مفهوم التنمية الاقتصادية كمرادف لمصطلح النمو الاقتصادي إلى التنمية الاقتصادية بمعنى الشامل كمفهوم تجاوز مفهوم النمو الاقتصادي حيث أصبح يعتبر مقياس فقط لقياس التنمية الاقتصادية.

1- التعريف الاقتصادي الضيق للتنمية كمرادف للنمو الاقتصادي

حتى عقد السبعينيات من القرن العشرين ساد التعريف الاقتصادي الضيق للتنمية يركز على الأهداف الاقتصادية فقط، خاصة مع بلوغ الرأسمالية ذروة نموها، وما صاحبها من تقدم مذهل أفسح الطريق أمام فكرة التطور المادي للتنمية، **وبذلك تقلص معنى التنمية إلى مجرد نمو اقتصادي، وأدى هذا إلى حدوث خلط بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية** على الرغم من أن النمو الاقتصادي يؤدي حتما إلى التنمية الاقتصادية.

فكان الاقتصاديون، والسياسيون، ومخططوا التنمية في تلك الفترة يعرفون التنمية الاقتصادية بأنها:

" عملية الزيادة في الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، لأنه شرط ضروري لتحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي (مقارنة الناتج القومي الحقيقي مع زيادة عدد السكان)."

فكانت التنمية الاقتصادية تعبر عن قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني كمؤشر اقتصادي عام للتنمية. وتستخدم معدلات ومستويات نمو الناتج القومي الحقيقي للفرد لقياس الرفاهية الاقتصادية العامة التي يتمتع بها السكان، أي السلع، والخدمات الحقيقية المتاحة للمواطنين من أجل الاستهلاك، أو الاستثمار.

صحيح أنه كانت تحدث إشارات إلى أهمية تحقيق أمور أخرى مثل: القضاء على الفقر، والبطالة، والأمراض، ومحو الأمية، ونشر التعليم، وما إلى ذلك، ولكن هذه الأمور كانت ثانوية، فالنظرة الغالبة كانت نظرة اقتصادية، **بمعنى أن التنمية ليست إلا مرادفا للنمو الاقتصادي السريع**، وتعبر عن عملية تراكم لرأس المال المادي، والبشري بهدف زيادة الدخل القومي.

فكان **حساب كمية الدخل القومي هي مقياس الوحيد للتنمية الاقتصادية** في البلدان الفقيرة والغنية على السواء. فلم يأخذوا في الاعتبار عدالة توزيع الدخول، وكذلك المنافسة القائمة، ولم تلعب الآثار الخارجية للنشاط الإنساني بما في ذلك الإضرار بالبيئة دورا هاما في الدراسات الاقتصادية.

فالمؤشرات غير الاقتصادية كانت تستخدم أحيانا بدرجة ثانوية لتوصيف منافع التنمية الاقتصادية كمعدل تعليم الكبار، وتحسين الخدمات الصحية، والإسكان.

2- إعادة تعريف التنمية الاقتصادية وتجاوزها لمفهوم النمو الاقتصادي:

مع منتصف السبعينيات وبداية الثمانينات، تمت إعادة تعريف التنمية الاقتصادية على أساس الجهود المبذولة لتخفيف الفقر، وتحقيق العدالة، وتوفير فرص العمل، ووضع إستراتيجيات للنمو مع إعادة التوزيع؛ نظرا لما أبرزه واقع الخمسينيات، والستينيات من عواقب وآثار سلبية للتنمية على أفراد المجتمع، وبمساعدة العديد من العوامل: كأزمة التنمية في الثمانينات، وتزايد أعباء خدمة الديون، وانخفاض المعونات...الخ. **اتضح خلال هذه الفترة بأن اصطلاح التنمية الاقتصادية يتجاوز كثيرا مفهوم النمو الاقتصادي.**

جدول رقم 03: يوضح الفرق بين النمو والتنمية:

النمو	التنمية
يعني حدوث تغييرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية	تتضمن حدوث تغييرات نوعية في هذه المتغيرات.
النمو تلقائي	التنمية تخطيط وتدخل إرادة مجتمعية.
النمو يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير	التنمية لا تحدث إلا في المدى الطويل ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة.

فمن خلال الجدول أعلاه، فالنمو مفهوم كمي ضيق وقابل للقياس، أما التنمية فإنها عادة ما توصف كمفهوم معياري يشترط وجود تحول هام في القوى والمجالات السابقة، مما يؤدي إلى سلسة التحولات والأداء الاقتصادي.

ثانيا- التحول من المفهوم الشامل للتنمية الاقتصادية إلى الحق في التنمية الاقتصادية:

مما سبق ذكره أعلاه، ونتيجة لانتقاد مقياس التنمية الاقتصادية بالمعنى التقليدي المنصب على حساب كمية الدخل القومي كمقياس للتنمية الاقتصادية، و إعادة تعريف التنمية الاقتصادية خلال فترة الثمانينات، وبداية التسعينيات، فإن:

1- مفهوم التنمية أصبح يركز على العائد على مستوى معيشة الإنسان:

بعد أن اتضح أن التنمية الاقتصادية تشمل إضافة للنمو الاقتصادي، أهداف أخرى: كرفع مستوى المعيشة بتلبية الحاجات الأساسية للأفراد الذي يتوقف على العدالة الاجتماعية للإنسان، وعدد السكان، وتقليل التفاوت في توزيع الدخول، والثروات، وتعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي بالاعتماد على جميع القطاعات الزراعة، والصناعة.

- أصبح ينظر للتنمية الاقتصادية على أنها **متعددة الجوانب** ، فإلى جانب أنها عملية اقتصادية بالدرجة الأولى، فيجب أن تسير جنبا إلى جنب مع المجالات الأخرى كالمجال الاجتماعي؛ فهي **عملية شاملة ومتكاملة** لمختلف النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته.

- تهدف إلى تنمية قدرات الإنسان بتوفير الحاجات الأساسية، وتتعدى ذلك لتضمن السعادة والحرية للإنسان بصورة أعم.

- عملية التنمية **نسبية دائمة التغير** حسبما تقتضيه الظروف البيئية المحيطة ضمن المعطيات الممكن تحقيقها في الفترات الزمنية المتلاحقة؛ أي عملية دينامية متحركة أحد أوجه التغيير والتطور، فيمكن التنبؤ بها، والتخطيط لها.

- أنها عملية **مجتمعية متفاعلة متشعبة** وتتغير مسيرتها من مجتمع إلى آخر وتتباين مراحلها من دولة إلى أخرى، تعتمد في تطورها على حسن استغلال الموارد الطبيعية من طرف الدولة.

يمكن القول في الأخير، بأن مفهوم التنمية الاقتصادية في تحوله تجاوز فكرة التركيز على النمو الاقتصادي وكان لهذا التحول دور في إيجاد **مفهوم التنمية الشاملة** . والتي تعرف بأنها نشاط مخطط يسعى لانجاز أهداف محددة سواء على مستوى الفرد أو الجماعة في كافة القطاعات والمجالات سواء اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية من حيث الأداء وقدرات وخبرات العمل والسلوك حتى يصبح هناك قدرات بشرية قادرة على أداء الوظائف والمهام بكفاءة و احترافية، وتعد التنمية الشاملة من أبرز أنواع التنمية.

وتهدف التنمية الشاملة إلى تحقيق مجموعة أهداف في عدة قطاعات منها القطاع الاقتصادي ويسعى هذا القطاع إلى: زيادة الإنتاج، رفع مستوى المعيشة، التخلص نمن الفقر وذلك بزيادة الاستثمارات وضمان حق المواطن في الحصول على حياة كريمة.

2- حق الدول والشعوب في التنمية الاقتصادية:

إن إعادة تعريف التنمية الاقتصادية خلال فترة الثمانينات، وبداية التسعينيات، واتجاهها نحو البعد الإنساني كان له أثره على المطالبة بالتنمية الاقتصادية كحق من حقوق الدول والشعوب قائم على كل حقوق الإنسان المتكاملة، وغير قابلة للتجزئة، وعلى عدم استعمال الفصل بين الحقوق كحجة لانتهاك حقوق الإنسان على حساب أخرى بحجة التنمية.

أين بدأت في الثمانينات تعقد ندوات، ومحاضرات لمناقشة مضمون الحق في التنمية لتحديد المستفيد منه، لأن الحرب الباردة كان لها أثرها بسبب التنافس بين إعطاء الأولوية للحقوق السياسية والمدنية، أم للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية في الخطاب العام للدول الاشتراكية، والغربية.

إلا أن تم إعلان الحق في التنمية لسنة 1986 الذي ساهم بشكل كبير في التطور النظري لمفهوم التنمية، حيث أوضح العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان بشكل صريح، وربط الحق في التنمية بالإنسان باعتباره محور عملية التنمية (كهدف، وسيلة)، وأبرز الحديث عن التنمية بإطارها الإنساني في الوقت الذي كانت تركز الجهود في المجتمع الدولي على الأنماط التنموية المختلفة التي تعنى بتحقيق نمو اقتصادي، أو ارتفاع الدخل السنوي، وتهمل الإنسان كمحور للتنمية، ما أدى إلى عجز الدول عن تحقيق العدل الاجتماعي، وأنتج انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، والشعوب؛ وتفاقمت مشاكل عديدة تجلى أبرزها في مشكلة مديونية البلدان النامية والفقيرة، وولد ذلك تفككا اجتماعيا، ووصلت أعداد البطالة أرقاما عجزت المؤسسات الدولية عن المساعدة في التخفيف من حدتها وآثارها.

فأبرز ما جاء في مضمون هذا الإعلان، أن:

- الإنسان الموضوع الرئيسي لعملية التنمية، وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية، والمستفيد منه(الإنسان كوسيلة، وهدف).

- التنمية عملية ذات أبعاد مختلفة اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان بأسرهم، وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم النشطة، والحرة، والهادفة في التنمية، وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

- من واجب الدول وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة لتيسر إعمال الحق في التنمية، ويجب ضمان تكافؤ الفرص للجميع، للوصول إلى الموارد الأساسية، والتعليم، والغذاء، والعمل، والسكن، والخدمات الصحية، والتوزيع العادل للدخل. وتشجيع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملا هاما في التنمية، وفي الإعمال التام لجميع الحقوق، وخاصة ضمان مشاركة المرأة النشطة في عملية التنمية، وإجراء الإصلاحات الاقتصادية، والاجتماعية، لاستئصال المظالم الاجتماعية، واتخاذ التدابير اللازمة(تشريعية، وإدارية، وقضائية...الخ) لإزالة كل العقبات أمام التنمية، وبالخصوص عدم مراعاة الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

3- تعزيز مفهوم التنمية المحلية لخدمة التنمية الوطنية

لقد عرفت منظمة الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها مجموع أساليب العمل الفنية التي تجمع بين القدرات المحلية والمساعدات الخارجية لتحقيق وإشباع حاجات أفراد المجتمع المحلي ، وأطلقت مبادرة التنمية والتنمية الاقتصادية المحلية كمنهج للسياسات التنموية في أوائل حقبة السبعينات استجابة للإدارات المحلية التي أدركت أن المجتمعات المحلية تستطيع من خلال الدراسة الجيدة لإمكاناتها الاقتصادية أن تتفهم وتدرك الفرص المتاحة والمعوقات التي تقف حجر عثرة أمام النمو والاستثمار، لإزالتها من خلال ابتكار وتنفيذ برامج إستراتيجية ومشروعات تنموية تنبع من واقع هذه المحليات وتسهم في دعم التنمية الوطنية بِعدّها جزءا منها، للوصول إلى تحقيق حياة كريمة يتمتع من خلالها الأفراد بمستوى من الرفاهية.

إن تنمية المجتمع المحلي أحد أنواع التنمية المستدامة، بالإضافة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البيئية، وغيرها من مجالات أو أنواع التنمية، حيث أن العاملين في تنمية المجتمع المحلي هم المسئولون عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، لذا عليهم الالتزام بمبادئ ومجالات التنمية المستدامة. ويرتبط مفهوم تنمية المجتمع المحلي باستشارة المواطنين المحليين لتشجيعهم على المشاركة في جميع مراحل وعمليات التنمية.

ثالثا- مفهوم التنمية الإنسانية (البشرية):

إن مختلف المفاهيم التقليدية المذكورة سابقا قد شكلت لنا مقدمات غير مكتملة لنظرية التنمية الإنسانية التي تضع الإنسان هدفا ووسيلة لعملية التنمية. فمع ظهور مصطلح التنمية الإنسانية سنة 1990 عندما تبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء بمضمون محدد، وتركيب مقياس مبسط، جعل الإنسان محور عملية التنمية- كهدف ووسيلة في نفس الوقت- والابتعاد عن النهج الضيق الذي يتخذ الاقتصاد محورا له. فما هو مفهوم التنمية الإنسانية، وما هي خصائصه الأساسية؟

1- تعريف التنمية الإنسانية:le développement humain

لقد طرح مفهوم التنمية الإنسانية في أدبيات الأمم المتحدة في فترة التسعينات، حيث "يعتبر عملية لتوسيع خيارات الناس، وأن هذه الخيارات من حيث المبدأ غير محدودة ومتنامية، ولكن عند أي من مستويات التنمية الإنسانية ثمة ثلاثة اختيارات تبقى جوهرية في كل المستويات، وهي: أن يعيش المرء حياة طويلة وصحية، **أن** يحصل على المعرفة، أن يحصل على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشة لائق."

لكن مفهوم التنمية الإنسانية لا يقف عند هذا الحد الأدنى، بل يتعداه إلى استحقاقات إضافية أخرى: الحرية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتوافر الفرصة للإنتاج، والإبداع، والاستمتاع باحترام الذات، وضمان حقوق الإنسان الأساسية ".

هذا التعريف محدد من طرف كاتبي التقرير (محبوب الحق، وفريق عمله).

2- خصائص التنمية الإنسانية:

من هذا التعريف للتنمية الإنسانية كعملية توسيع للخيارات، نستخلص ما يلي:

1- يقوم مفهوم التنمية الإنسانية على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، هدفها خلق بيئة للسكان بمنحهم إمكانية العيش الطويل، وفي صحة جيدة، مع الإشارة إلى أنه ينبغي النظر دوما إلى النمو الاقتصادي على أنه وسيلة هامة، وليس هدف نهائي للتنمية.

2- مفهوم التنمية الإنسانية بتركيزه على الخيارات يهدف إلى الإشارة ضمنا إلى أنه يتعين أن يؤثر الناس في القرارات، والعمليات التي تشكل حياتهم. فيجب أن يشاركوا في مختلف عمليات صنع القرار، وتنفيذ القرارات، ومراقبتها، وتعديلها حينما يكون ذلك ضروريا من أجل تحسين نتائجها.

3- مؤشرات التنمية الإنسانية: Indicateur de Développement Humain

مع عدم الاستغناء عن مؤشر متوسط دخل الفرد، فكان دليل نوعية الحياة الذي يقوم على إيجاد المتوسط البسيط لثلاث مؤشرات أساسية، قياسها هو من يشكل لنا مقياس التنمية الإنسانية، وهي:

1- العيش حياة طويلة وصحية : الحياة المديدة والصحية (طول العمر) تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة (الحد الأدنى 25 سنة، والحد الأقصى 85 سنة).

2- اكتساب المعرفة : المعرفة تقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، ومعدل الدراسة في المؤسسات التعليمية (أدنى معدل لمعرفة الكتابة والقراءة O%، وأعلى معدل 100%، ومتوسط سنوات الدراسة 15 عاما، وصفر.

3- الوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق (الدخل): الدخل يقاس بالناتج المحلي الإجمالي للفرد في معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي.

إذا لم تتوفر هذه العناصر الأساسية الثلاث تظل فرصا عديدة أخرى بعيدة المنال.

رابعا - **ظهور مفهوم التنمية المستدامة sustainable development**

تجدر الملاحظة بأن منهج التنمية المستدامة وضعه المهتمون بشؤون البيئة، واعتمده البرنامج البيئي للأمم المتحدة، إلى جانب العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية بقضايا التنمية المستدامة، على رأسهم الأمم المتحدة ومؤتمراتها للبيئة والتنمية، واللجنة العالمية للتنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها من المراكز البحثية وجماعات البيئة والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة والتنمية، وكذلك الكثير من المنظمات الإقليمية والدولية مثل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي.

1- تبني مفهوم الاستدامة:

إن الجذور الفكرية لمصطلح الاستدامة تمتد إلى السبعينات من القرن الماضي. فقد تقدم التقرير الأول المنبثق عن نادي روما، والمعنون" حدود النمو" في سنة 1970 بفرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي الذي كان له لاحقا أثره من خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية سنة 1972 في

ستوكهولم، أين انبثق عنه مفهوم التنمية الملائمة للبيئة، والذي واجه مقاومة شديدة من طرف الاقتصاديين الليبراليين.

فمصطلح الاستدامة **(Durable-Sustainable)** ساد في بادئ الأمر في العمل البيئي نتيجة تنامي الوعي لدى جميع الدول بقضايا البيئة ومدى ارتباطها بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي، حيث تمت صياغته لأول مرة خلال تقرير مستقبلنا المشترك الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة النرويج السابقة **(Brandt land Harlem)**، حيث عرفت الاستدامة على أنها: " **تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة**".

ثم فرض نفسه تدريجيا كترجمة للكلمة الإنجليزية **Sustainability** من خلال تعاقب إصدارات متميزة، والمؤتمرات اللاحقة حول قمة الأرض.

فقمة الأرض الأولى انعقدت في ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992، وكانت تحت اسم" المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية"، أين حظي مصطلح التنمية المستدامة باهتمام متزايد، وقد صدر عنه" وثيقة الأجندة21 "، وإعلان ريو، وميثاق التنوع الحيوي والتغيير المناخي، وكل هذه الوثائق يستشف منها العنصر الإنساني محل اهتمام التنمية المستدامة.

أما قمة الأرض الثانية بجوهانسبورغ سنة 2002 فعقدت تحت شعار " **القمة العالمية للتنمية المستدامة"** ، أين تم التأكيد من خلالها على فكرة الاستدامة، والمصادقة على خطة عمل لدعمها في الألفية الجديدة، ورسم صورة واضحة عن تحدياتها في القرن الحادي والعشرين.

إذن، الاستدامة كفكرة اقترنت بالبيئة وعلاقة هذه الأخيرة بالتنمية الاقتصادية للحفاظ على الموارد الطبيعية لأجل الأجيال المقبلة. فازدياد الاهتمام بالاستدامة إذن راجع إلى الاهتمام بظاهرتي استنزاف الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وتلوث البيئة.

2- مفهوم التنمية المستدامة:

في هذه النقطة سنحاول إعطاء تعريف للتنمية المستدامة واستخراج أهم خصائصها:

أ- تعريف التنمية المستدامة:

حسب تعريف لجنة بورتلاند التنمية المستدامة تعني: **"عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة، أو بسبب الديون العامة التي تحمل عبئها الأجيال اللاحقة، أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية. مما يخلق ظروفا صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر".**

وعليه، إن مفهوم التنمية المستدامة كعملية دينامية متحركة يستدعي ألا تقتصر قابلية الاستمرار في التحسن على الجيل الحالي في فترة زمنية معينة، بل لابد من أن يتم التحسن إلى الأفق الزمني البعيد إلى حالة الحياة للأجيال المتعاقبة، وما يضمن لها شروط الوفاء المناسب بحاجاتها، وما ينجم عن ذلك من

تنمية قدراتها المتنوعة، والانتفاع الأمثل بها، ليس من العدل تمتع الجيل الحاضر واستهلاكه لكل الموارد الإنمائية، ويستردها، ولا يترك شيئا للأجيال المقبلة. فهناك أمانة لابد من توصيلها للأجيال القادمة.

ب- خصائص التنمية المستدامة:

- **من حيث الزمان:** فهي تركز على مستوى الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية والثروات (استدامة تحقيق الاحتياجات لفترة طويلة).

فالتنمية المستدامة تعتبر البعد الزمني بعدا أساسيا حيث أنها تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر مع مراعاتها حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها، بالإضافة إلى قيامها على التنسيق والتكامل بين استخدامات الموارد واتجاهات الاستثمار والشكل المؤسسي.

- **من حيث المكان:** (تركز التنمية المستدامة على مبدأ العالمية) وهي بذلك مرتبطة بمبدأ أو التزام أخلاقي مفاده الانتفاع العالمي بحقوق الإنسان مع عدم تبديد فرص الأجيال القادمة بالانتفاع بنفس هذه الحقوق.وذلك بتحقيق تلبية الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والأجيال المقبلة بنفس المستوى من الانتفاع بين الأجيال.

وعليه، فتلبية الحاجات الإنسانية يتم من خلال ثلاث مستويات:

1 - تحقيق (تلبية) للحاجات الإنسانية للجيل الحالي.
2 - تحقيق (تلبية) للحاجات الإنسانية للأجيال المقبلة.
3 - تحقيق نفس المستوى من الانتفاع بين الأجيال.

- تعالج التنمية المستدامة قضايا الرفاهية النوعية، وجودة البيئية، والعدالة الاجتماعية، هذه الأخيرة التي تعتبر العنصر المهم الذي تكاد تشتمل عليه جميع تعريفات التنمية المستدامة، خاصة تعريف المفوضية العالمية الذي يتصل بالعدالة، وهي نوعين:

- العدالة بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

- العدالة بين الأجيال الحاضرة، أو بين الأجيال الحالية.

- تهتم بالموارد سواء كانت بشرية أو بيئية أو مجتمعية وتعمل جاهدة من خلال أنشطتها على التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها خاصة في ارتباطها بالتنمية البشرية حيث أن استمرار التنمية يتوقف على قرارات الإنسان، لذا فإن العمل على تمكين البشر وتعليمهم وتنظيمهم هو من أهم متطلباتها.

3- أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة:

مما سبق عرضه، فللتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد مترابطة، ومتكاملة في إطار تفاعلي هي:

1. **البعد الاقتصادي**: يشمل النمو الاقتصادي المستديم.

ويتم قياس هذا البعد الاقتصادي لاستدامة التنمية من خلال عدد من المؤشرات، نجملها فيما يلي:

- معدلات النمو في الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي.
- الفائض/ العجز في الميزانية العامة.
- المعدل السنوي للتضخم
- التقدم التقاني.
- وضع قطاع الصناعة وتطوره وتحديثه.
- استخدامات الطاقة والمياه والموارد الأخرى.
- أوضاع شبكات الطرق ووسائل النقل.
- أوضاع الدين الخارجي وأعباء خدمة الديون.

2. **البعد الاجتماعي**: وتدخل فيه اعتبارات العدالة بين الأجيال، وداخل الأجيال نفسها.

ويتم قياس هذا البعد الاجتماعي لاستدامة التنمية من خلال عدد من المؤشرات، نجملها فيما يلي:

- أوضاع الفقر وحدوثه(السكان اللذين يعيشون تحت خط فقر الدخل، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة).
- الصحة (حالة التغذية بالنسبة للأطفال - معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة والعمر المتوقع عند الولادة- نسبة السكان اللذين يحصلون على مياه مأمونة وخدمات صحية وصرف صحي، عدد الأطباء والممرضين للمواطنين- التحصين ضد الأمراض المعدية للأطفال.)
- التعليم (معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين- الإنفاق على مراحل التعليم المختلفة كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي أو الناتج القومي الإجمالي).
- الأوضاع الديمغرافية.
- أنماط الاستهلاك.
- الأمن
- تكافؤ النوع (المساواة بين الرجل والمرأة).

2. **البعد البيئي**: الحفاظ على البيئة، والموارد الطبيعية(المتجددة، وغير متجددة).

ويتم قياس هذا البعد البيئي لاستدامة التنمية من خلال عدد من المؤشرات، نجملها فيما يلي:

- الموارد المائية المتجددة.

- السحب من المياه الداخلية المتجددة.
- السحب من المياه العذبة.
- تلوث الهواء من المصادر المختلفة وبخاصة في المناطق الحضرية بفعل النشاط الصناعي ووسائط النقل.
- معدلات إزالة الغابات.
- تلوث المياه (السطحية- الجوفية- البحيرات- البحار والشواطئ)
- إدارة البيئة (النفايات النووية والخطرة المتولدة- عدد السكان اللذين تخدمهم مرافق بلدية لجمع المخلفات ومرافق عامة للصرف الصحي- إعادة تدوير النفايات).
- تغيرات المناخ.
- أوضاع الثروة السمكية (تلوث المياه- الصيد الجائر- الإنتاجية والإنتاج).

الجدير بالذكر، أن الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة التي سبقت الإشارة إليها قد قامت بوضعها مجموعة عمل التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وفعلا طورّت بعض الدول مؤشرات التنمية المستدامة الخاصة بها بحسب الإطار العام الموضوع من قبل الأمم المتحدة، إلا أن عددا من الدول من بينها بعض الدول العربية لم تبدأ بعد في صياغة هذه المؤشرات، لوجود العديد من المعوقات تعترض قياس الاستدامة سواء كان القياس من منظور مادي أو نقدي، وبالنظر للعدد الكبير للمؤشرات التي يصعب التعبير عنها بمقياس واحد، وبدقة والاعتداد بنتائجها.

4- أهداف التنمية المستدامة:

انطلاقا من أبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة، يمكن تحديد أهداف التنمية المستدامة، كالتالي:

- **الأهداف الاقتصادية:** النمو- الفعالية- الاستقرار.
- **الأهداف الاجتماعية:** العمالة- عدالة- أمان- تعليم- صحة- مشاركة- هوية ثقافية.
- **الأهداف البيئية:** بيئة نظيفة للبشر- استخدام رشيد للموارد الطبيعية المتجددة- الحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة.

مما سبق ذكره من أهداف، فإن الارتباط بين أهداف التنمية المستدامة متبادل ومتكامل، فالاستدامة البيئية لا يمكن تحقيقها إلا في ظل إستراتيجية شاملة للتنمية تتضمن نموا اقتصاديا متواصلا وتنمية مؤسسية، واستثمارا جيدا في التعليم والصحة ومكافحة الفقر، وتحسين مستوى المساءلة، فمكافحة الفقر عنصر مهم في إستراتيجية التنمية المستدامة، حيث يعتبر الفقر مهدد لكل أهداف التنمية

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لذلك حدد إعلان ريو سنة 1992 البشر بأنه محور اهتمام التنمية المستدامة، وهم مطالبون بالعمل على إقامة حياة منتجة وصحية متوافقة مع الطبيعة.

كما تم تحديد أهداف التنمية المستدامة في مؤتمر قمة التنمية المستدامة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك سنة 2015 وفق خطة عمل تتكون من 17 هدف و 169 غاية، على أن تعمل البلدان خلال 15 سنة على تحقيقها حتى حلول 2030، وهذا طبعا لن يتم من قبل هذه الدول إلا من خلال تطبيق أسلوب الحكم الراشد، وهي كالآتي:

الهدف 01	القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
الهدف 02	القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
الهدف 03	ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
الهدف 04	ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
الهدف 05	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
الهدف 06	ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
الهدف 07	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
الهدف 08	تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.
الهدف 09	إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار.
الهدف 10	الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
الهدف 11	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
الهدف 12	ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
الهدف 13	اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
الهدف 14	حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف 15	حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
الهدف 16	التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
الهدف 17	تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

5- عناصر إستراتيجية التنمية المستدامة:

بما أن كل إستراتيجية لها معالم أو عناصر محددة، فإن عناصر إستراتيجية التنمية المستدامة، تتمثل في ما يلي:

1- ثبات أعداد السكان: بالمقارنة مع الموارد المتاحة، فلابد من ضبط معدلات النمو السكاني وزيادة معدل النمو الاقتصادي بوتيرة تتفوق على معدلات الزيادة السكانية.

2- أشكال جديدة من التقانة أو نقل النفايات: طبعا التي تحافظ على البيئة وتمنع التلوث.

3- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية: سواء كانت متجددة، أو غير متجددة

4- تقليل النفايات ومنع التلوث

5- الإدارة المتكاملة للنظم البيئية

6- تحديد طاقة استيعاب النظم البيئية

7- تحسين الأسواق وبناء مؤسساتها

8- التعليم والتربية البيئية وتغيير الاتجاهات.

6- مبادئ التنمية المستدامة:

يمكن تعريف المبادئ في ميدان التنمية المستدامة بأنها مجموعة من قواعد ومستويات السلوك والأداء المهني والتي يجب الالتزام بها ومراعاتها وتطبيقها بواسطة فريق العمل عند الممارسة أو التطبيق لبرامج ومشروعات التنمية المستدامة. ومن مبادئ التنمية المستدامة التي توضح قيم مشتركة بين الدول التي التزمت بالمضي قدما في طريق تحقيق التنمية المستدامة من خلال إعلان ريو الذي تم تبنيه في مؤتمر قمة الأرض سنة 1992، نذكر:

1- مبدأ الحيطة:

تمت صياغته في إعلان ريو حول البيئة والتنمية من خلال المبدأ الخامس عشر منه، الذي نص على أن تتخذ الدول النهج التحوطي حسب قدراتها، وأن الافتقار إلى اليقين العلمي لا يعف الدول من اتخاذ تدابير فعالة لمنع تدهور البيئة،

ويعني هذا المبدأ أنه ينبغي على السلطات العمومية أن تتخذ مجموعة التدابير الظرفية الكفيلة لمواجهة مخاطر محتملة قد تحدث أضرارا جسيمة، وهذا في غياب المعرفة العلمية المثبتة (عدم اليقين العلمي)، إضافة لتبني إجراءات تقييم الأخطار المتوقعة.

2- مبدأ الوقاية:

يطبق مبدأ الوقاية على كل حالة تنطوي على مخاطر معروفة ينتج عنها أضرارا معروفة، وهنا يجب اتخاذ إجراءات الوقاية لمواجهة هذه المخاطر وفي المجال التطبيقي يحتاج هذا المبدأ إلى تقييم الأنشطة المخطط لها والمراقبة المستمرة.

لم ينص صراحة على هذا المبدأ في إعلان ريو لكنه يفهم ضمنيا من مضمون المبدأ الحادي عشر من هذا الإعلان " على الدول اتخاذ تدابير تشريعية فعالة في القضايا البيئية..."

3- مبدأ الملوث يدفع:

يجب على الحكومات أن تطلب من المؤسسات الملوثة للبيئة تحمل تلويثها بدل تحمل عبء هاته التكاليف، كما يجب مراعاة التكاليف المتعلقة بالتلوث طوال دورة حياة المنتج سواء عند الإنتاج أو الاستهلاك في تحديد سعر السلع والخدمات.

تأسس هذا المبدأ من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 1972كمبدأ اقتصادي يهدف إلى تخصيص أموال للمحافظة على البيئة، وتشجيع الاستعمال العقلاني للموارد البيئية، نصت على هذا المبدأ بعض المعاهدات الدولية مثل معاهدة ماستريخت 1992، معاهدة أمستردام 1997، كما نص عليه المبدأ السادس عشر من إعلان ريو 1992. انتقد هذا المبدأ من حيث أنه يشجع شراء حق التلويث.

4- مبدأ الحق في الحصول على المعلومة:

يلزم هذا المبدأ الدول أن تكفل الحق في الحصول على المعلومات الخاصة بالقرارات التي تهمه، بهدف المشاركة العامة في عملية صنع القرار مع كفالة وصوله إلى العدالة في القضايا المتعلقة بالمسائل البيئية، ويعد هذا المبدأ أحد أسس الديمقراطية التشاركية التي تعد أحد شروط بناء التنمية المستدامة، ونص عليه المبدأ العاشر من إعلان ريو لسنة 1992.

5- مبدأ الإنصاف:

يعد أحد المبادئ المحددة لمفهوم التنمية المستدامة، قدم هذا المبدأ في مؤتمر ريو 1992، وقبله تمت صياغته في تقرير بورتلاند عام 1987، ومبدأ الإنصاف يكون بين الأجيال ويشمل حقوق وواجبات الأجيال الحالية اتجاه الأجيال المستقبلية، لاسيما الحقوق المعنوية المتمثلة في المحافظة على الموارد الطبيعية والثقافية، كما يتحقق مبدأ الإنصاف داخل الجيل الواحد بتلبية الحاجات الأجيال الحالية، والتي تفترض التضامن بين الأغنياء والفقراء، وأيضا المحافظة على الكائنات البيئية، نص عليه المبدأ الثالث من إعلان ريو.

7- الأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة:

إن مسؤولية التنمية المستدامة هي مسؤولية مشتركة على جميع الأطراف المذكورة في الشكل أدناه، فالتنمية المستدامة تنجح في تحقيق أهدافها عندما يتحقق التنسيق والتعاون بين كل هذه الأطراف وعندما يقوم كل طرف بدوره المطلوب والمتوقع منه.

الأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة:

- **المجتمع العالمي:** المساهمة في مواجهة القضايا العالمية(كتغير المناخ)
- **المجتمعات المحلية:** المساهمة الاجتماعية الفعالة للإدارة المكانة واستمرارية العمل.
- **شركاء العمل:** تحسين التنافس من خلال عقد شراكات مربحة لجميع الأطراف.
- **الحكومات:** التجارة العادلة والامتثال.
- **المساهمون:** زيادة قيمة الشراكة من خلال الأنشطة الاقتصادية السليمة.
- **العملاء:** تطور المنتجات صديقة البيئة وتحسين مستوى رضا العملاء.
- **العاملون:** الارتقاء بالقيم من خلال رفع مستوى التعليم والابتكار.
- **المنظمات غير الحكومية:** عقد شراكات ناجحة.

فإن كانت الدول طرفا أساسيا في التنمية المستدامة، فإنه ينبغي عليها الاستعانة بأطراف أخرى فاعلة وأولها المنظمات الدولية التي برز دورها مع انتشار العولمة، كمنظمة الأمم المتحدة التي قامت بإرساء هيئات فرعية لحماية البيئة سنة 1972، ومنظمة التجارة الدولية، والبنك الدولي اللذان ركزا على ضرورة التزام الدول والحكومات بالتنمية المستدامة، وأنشأ البنك الدولي صندوق من أجل البيئة العالمية سنة 1990.

وأما المنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون البيئة والتنمية المستدامة أظهرت الكثير من التصميم على مواجهة سياسات الاقتصاد العولمي الليبرالي، والبحث عن بدائل مستدامة، وركزت على ترشيد الاستهلاك

والحصول على اقتصاد مستدام دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، وتطلب الكثير من المنظمات البيئية من الدول اعترافها بمسؤوليتها اتجاه البيئة ومساءلة الشركات، وتعتبر منظمة السلام الأخضر في طليعة هذه المنظمات.

جدول يوضح الفرق بين التنمية المستدامة والتنمية التقليدية:

التنمية المستدامة	التنمية التقليدية
التنمية المستدامة تسعى إلى تلبية حاجات الجيل الحاضر والأجيال المقبلة.	لا تفكر إطلاقا في الأجيال المقبلة.
تنظر التنمية المستدامة للإنسان على أنه المحور الرئيسي للتنمية، بحيث يعتبر وسيلة وفي نفس المستفيد النهائي من عملية التنمية.	في حين تنظر التنمية التقليدية للإنسان على أنه وسيلة أو أداة من أدوات الإنتاج.
التنمية المستدامة تعتبر حماية البيئة ليست فقط في انسجام مع النمو الاقتصادي بل هي أيضا تزيد نموا.	بعكس ذلك فإن التنمية التقليدية تعتبر حماية البيئة ترفا، وأن أي اتفاق على تحسين نوعية البيئة سيؤدي إلى تدني النمو الاقتصادي.
تهدف التنمية المستدامة إلى جانب تحقيق النمو الاقتصادي بأن يتم إحداث تغييرات جذرية في تحسين نوعية حياة الناس بكافة جوانبها.	بينما في ظل التنمية التقليدية يتم التركيز على تحقيق النمو الاقتصادي.
التنمية لمستدامة تسعى إلى تلبية الاحتياجات لكل الناس.	أما التنمية التقليدية فإنها غالبا ما تأتي لصالح أقلية من الناس فيما يكون الأغلبية الفقراء والمهمشين.
تقوم التنمية المستدامة بدمج الاعتبارات البيئية في عملية القرارات الاقتصادية.	في حين تهمل التنمية التقليدية الاعتبارات البيئية عند اتخاذ القرارات الاقتصادية
التنمية المستدامة تعطي للبيئة الطبيعية قيمتها باحتساب التكلفة الناجمة عن تدهورها واستهلاكها في الحسابات القومية.	بينما التنمية التقليدية تتعامل مع البيئة الطبيعية باعتبارها سلع مجانية متاحة بشكل مستمر، وبالتالي تهمل تكلفة الأضرار بها في الحسابات القومية.
الفرق الأساسي بينهما أن التنمية المستدامة مستمرة لا تتوقف عجلتها على الدوران.	في حين التنمية التقليدية غير قابلة للاستمرار ومصيرها الزوال.

خلاصة المحور الثاني:

في ختام هذه النقطة المتعلقة بمفاهيم التنمية، والتي تم عرضها في هذا المحور، يلاحظ بأنه طرأ تطور واضح ومستمر على مفهوم التنمية، والذي كان كاستجابة واقعية للمشكلات التي تواجهها المجتمعات في مجالات مختلفة، كما كان انعكاسا حقيقيا وواضحا للجهود الدولية، فقد مر بعدة مراحل أساسية، وفي كل مرحلة يتم التركيز على مضمون معين، ويمكن أن نلخص تطور مفهوم التنمية المستدامة من خلال المراحل الآتية:

- **المرحة الأولى: النمو الاقتصادي** : هذه المرحلة الممتدة من الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الثمانينات، كانت التنمية ينظر إليها مرادفة للنمو الاقتصادي.

- **المرحلة الثانية: التنمية الاقتصادية** : والتي تمتد إلى غاية الاعتراف بحق الدول في التنمية الاقتصادية: من خلال دمج المتغيرات الاقتصادية وأصبحت تعرف بأنها الإجراءات والسياسات المعتمدة في تغيير هيكل الاقتصاد القومي من أجل تحقيق زيادة دائمة لدخل الفرد في فترة زمنية معينة.

- **المرحلة الثالثة: التنمية البشرية** : تم تبني هدا المفهوم من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990، وبذلك أصبحت التنمية تركز على الإنسان باعتباره هو الثورة الحقيقية للأمم، فالإنسان هو صانع التنمية وهدفها في نفس الوقت.

- **المرحلة الرابعة: التنمية المستدامة** : لقد أدى قصور المعاني التي أعطيت للتنمية إلى توسيع معنى التنمية لتشمل الجانب البيئي، حيث تم دمجه في جميع السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية، السياسية، والثقافية، وبالتالي استحضار مصالح الأجيال الحالية والمستقبلية. وقد أصبح مصطلح التنمية المستدامة يتداول في مختلف الأوساط والمجالات.

المحور الثالث: مقاربة (علاقة) الحكم الراشد والتنمية المستدامة

من الواضح مما سبق ذكره في المحورين الأول والثاني، أن تطور مفهوم الحكم الراشد كان بالموازاة مع تطور مفهوم التنمية، حيث ظهر مفهوم الحكم الراشد بصورة جلية عندما أصبحت التنمية مرتبطة بالتكامل بين النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية ومستندة على عدالة التوزيع والمشاركة.

فالمفهوم الضيق الذي ترجح أدبيات البنك الدولي استخدامه يعتمد على فكرة الإدارة الرشيدة تكون بدلالة النمو الاقتصادي عندما يتم الإشارة إلى التنمية، في حين أن مفهوم التنمية الواسع يرتفع إلى المستوى الخاص بالسياسة فيقوم بمعالجة مسألة الحوكمة وعلاقة الأفراد والإدارة الحاكمة ويدخل في هذا مسألة (الشرعية والمشاركة والتمثيل والمساءلة).

إن الحكم الراشد والتنمية المستدامة يمكنهما السير جنبا إلى جنب إذا تم توفير الإدارة السياسية والتشريعات الضامنة والمؤسسات والقضاء المستقل والمساءلة والشفافية والتداول السلمي للسلطة والمجتمع المدني الناشط مع الرقابة الشعبية والإعلام الحر، حيث لا يمكن أن يتحقق أحدهما دون الآخر إلا بصورة استثنائية.

أما القاعدة فهي أن يتم تداخل وتكامل بينهما لمواجهة التحديات، فلإحداث التنمية الشاملة يجب اختيار السبيل الأنسب المتمثل في الحكم الراشد وهذا ما يفسر الاهتمام المتزايد في السنوات الأخيرة لمفهوم الحكم الراشد كنموذج جديد للتنمية وآلية لتحسين الأداء المؤسسي والإدارة اللامركزية على جميع المستويات والميادين.

أولا- دور أهم مبادئ الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة:

جاء في نص إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على أن: " الحكومات لن تدخر جهدا في تعزيز الديمقراطية، وتعميم سيادة القانون فضلا عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا بما في ذلك الحق في التنمية، ويرتبط نجاح أو فشل جهود أي دولة في تعزيز التنمية الإنسانية المستدامة أو حتى احتمال توجهها نحو هذا نهج ارتباطا وثيقا بطبيعة وجودة الحكم."

كما نلاحظ بأن هناك مبادئ مشتركة بين الحكم الراشد والتنمية الإنسانية المستدامة، والتي من الممكن أن يؤدي دمجهما إلى تحقيق تنمية تقدر فيها المساواة، والاحترام، والكرامة الإنسانية، والعدالة، وغيرها كعناصر أساسية التي تسعى إليها التنمية الإنسانية المستدامة كغايات أسمى للإنسانية.

حيث يرتبط الحكم الرشيد بمبادئ وغايات عديدة ومتنوعة يسعى إلى تحقيقها، ويعمل على تجسيدها، ويحرص على إحاطتها بسياج من الضوابط السياسية، والاجتماعية، والتنظيمية التي تضمن تناميها، وتكفل لها الدوام والاستمرار للوصول إلى التمكين الفعلي من حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة، ومن ضمن هذه المبادئ والغايات، نذكر، مايلي:

1- دور المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة:

في هذه النقطة نحاول تناول مفهوم المشاركة، ثم التطرق إلى علاقته بمفهوم الديمقراطية التشاركية، ثم عرض أهم آليات وصور تجسيد المشاركة، لمعرفة دورها كآلية في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية.

أ- مفهوم المشاركة:

توجد تعريفات عديدة للمشاركة من بينها:

تعرف المشاركة بأنها: " تلك العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف."

أما المشاركة السياسية:" فهي حرص الفرد على أن يكون له دورا إيجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشح للهيئات الانتخابية، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين، أو بالانضمام إلى المنظمات الوسيطة."

وتأتي أهمية المشاركة السياسية في هذه الأشكال المختلفة في مواقع صنع القرار، ومواقع التأثير في كونها تمكن الناس من الحصول على حقوقهم، أو الدفاع عنها، الأمر الذي يعطيهم في النهاية قدرة التحكم بأمور حياتهم، والمساهمة في توجيه الحياة العامة للمجتمع.

فالمشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة، يمكننا أن نميز على ضوئه الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية الشمولية، أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار، فهي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية.

ب- علاقة المشاركة بالديمقراطية التشاركية:

لقد ثبت في الواقع بأنه كلما اتسع نطاق المشاركة العامة في صنع القرارات حول كيفية وأماكن إنفاق الموارد القليلة المتاحة، كلما أدى هذا الإنفاق إلى تحسين المستوى المعيشي لعدد أكبر من السكان.

لذلك كان لابد من ضرورة تبني أشكال جديدة للديمقراطية تضمن أوسع وأعمق مشاركة ممكنة لمواطنيها في تحديد سياستها الحكومية، وتوجه عمليات التحول والتغيير، واختيار أهدافها وأساليبها بشكل لا يلحق الضرر بالمصالح الفردية، والمجتمعية لا الآن، ولا في المستقبل، ففي ظل التغيرات التي حدثت في العالم ونحن في عهد العولمة وزيادة تعقيد عمليات التحول على مستوى الأفكار، والمصالح، والعلاقات يتطلبان المزيد من القدرات والخبرات للمشاركة في اتخاذ القرارات المناسبة، والصائبة.

بالتالي عدّت **الديمقراطية التشاركية** البديل النظري لهذه المواقف، ولعملية الإصلاح السياسي؛ وهي تشدد على العلاقة بين المشاركة السياسية والأطر المؤسسية.

فإذا كانت الديمقراطية التمثيلية تعني اختيار الأفراد لممثليهم عن طريق الانتخابات مباشرة أو غير مباشرة، فإن الديمقراطية التشاركية تتم عبر إشراك مختلف الفاعلين في إعداد السياسات العمومية، وتنفيذها وتقييمها مع التحمل الجماعي للمسؤوليات، واقتسام المخاطر المترتبة عن اختياراتهم كأحد مرتكزاتها.

فاعتماد المقاربة التشاركية يتطلب تكوين فاعلين في مجال التنمية المحلية عن قرب وتشجيع العمل التشاركي مع ضمان مرافقتهم في الميدان عبر الجمعيات المحلية للربط فيما بين جميع الأطراف المعنيين بالعمليات التنموية المحلية.

وفي هذا الإطار أصبح المجتمع المدني إلى جانب الدولة والقطاع الخاص فاعلا أساسيا في تدبير الشأن العام بمختلف أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

بناءا عليه، الديمقراطية التشاركية هي عملية تؤكد على المشاركة الواسعة للناخبين في توجيه وإدارة النظم السياسية، فهي مجموع الإجراءات والوسائل التي ينخرط فيها المواطن مباشرة في ممارسة السلطة السياسية، قبل، خلال، أو بعد المصادقة على المعيار القانوني.

ج- آليات أو صور المشاركة:

في إطار التعريف الموسع للمشاركة، نجد أن هناك أساليب عديدة يمكن للفرد أن يشارك من خلالها داخل مجتمعه عن طريق التصويت والترشح والانتخاب، أو عن طريق الانتماء إلى تنظيمات سياسية كالأحزاب السياسية، أو تنظيمات غير حكومية كالجمعيات؛ وكل هذه الأساليب تساعد في التأثير على السياسات العامة بما فيها سياسات الرعاية الصحية، والتعليم، والحد من الفقر...الخ.

كما تعد هذه الأساليب إحدى الآليات الفاعلة لتوفير المساءلة على السلطات التنفيذية وإدارتها لشؤون الحكم، ووجودها يعد عاملا جوهريا لتوفير الديمقراطية والحريات الشخصية للمواطنين للتعبير عن آرائهم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية وغيرها.

لذلك كله، فإن أهم آليات المشاركة تتمثل فيما يأتي:

ج-1- التصويت والأنشطة الانتخابية:

إن إعمال الحق في المشاركة يقتضي مباشرة الحق في التصويت والترشح للانتخاب، وحرية الرأي والتعبير في التنظيم على المستوى الوطني والمحلي، الذي يعني نقل صلاحيات اتخاذ القرارات من المستويات المركزية إلى الأقاليم والمقاطعات، فيتمكن الناس من المشاركة في الحكم وفق عمليات التصويت والترشح والانتخاب والتمثيل بشكل مباشر أكثر.

ج-1-1- التمثيل الحر في المجالس التشريعية:

إن الترشح والانتخاب في المجالس التشريعية أو البرلمانات على أساس الحرية والمساواة في الترشح يعتبر من متطلبات الديمقراطية، وهذا لإيصال أصوات الفئات المختلفة من الشعب من خلال ممثليهم دون إقصاء للأقليات في العمليات الانتخابية، وهذا يعني المساهمة والتأثير في صياغة القوانين والقواعد القانونية التي تعمل السلطة التنفيذية على الأخذ بها وتطبيقها.

إن انتخاب مؤسسات تشريعية وفق معايير المساواة والنزاهة والشفافية معناه الوصول إلى مؤسسات للحكم الراشد تكون على قدر كبير من التأثير والقوة في تحقيق الرفاهية للمجتمع بتلبية حاجات الأفراد للتمتع بحقوق الإنسان.

ج-1-2- اللامركزية والحكم المحلي:

اللامركزية هي عملية نقل وتحويل صلاحيات اتخاذ القرارات إلى المؤسسات المحلية، أو الإقليمية التي تم اختيار موظفيها بواسطة المواطنين، حيث يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، وهو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية، أي إعادة هيكلة السلطة، بحيث يكون هناك نظام المشاركة في المسؤولية بين المؤسسات المركزية والمحلية وفقا لمبدأ التبعية، مما يسمح بزيادة مستوى الفعالية والجودة.

ويسمح هذا النوع من اللامركزية بتقريب السلطة والحكومة من المواطنين، ويؤدي هذا إلى جعل الخدمات المقدمة أكثر توافقا مع احتياجات المجتمع المحلي، أو اتخاذ قرارات عامة أحسن تعكس الأولويات المحلية.

وبناءا عليه، فإن وجود الحكم المحلي الذي يمارس فيه المواطنون حق المشاركة والتشارك في رسم السياسات وتسيير أمورهم المحلية يعد عاملا جوهريا في الحكم الرشيد، وأن مشاركة المواطنين على المستوى المحلي تحقق احتياجاتهم وتلبي طموحاتهم من خلال الدخول إلى الخدمات، التمويل، الصحة، والتعليم، وتقليص حدة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، والاقتصادية بشكل أكبر.

خلاصة القول، إن الهدف من تحقيق اللامركزية الإدارية هو القيام بالمهام بشكل أكثر فاعلية، وضمان التكيف مع المعطيات الاقتصادية الجديدة، خاصة وأن النقص في الموارد المتاحة للحكومة المركزية غالبا ما يقف عائق دون تلبية احتياجات الخدمات العامة، والبنى الأساسية، فإشاعة اللامركزية في نظم الدولة السياسية، والاقتصادية يجعلها أكثر استجابة لمطالب، أو احتياجات المواطنين.

ج-2- الانتماء التنظيمي والنشاط الجماعي:

إن وجود الأحزاب السياسية وحرية الأفراد في الانتماء إليها والمشاركة بنشاطاتها، يعد معيارا جوهريا لتوفير الديمقراطية والحريات الشخصية للمواطنين للتعبير عن آراءهم السياسية، وآرائهم حول القضايا العامة التي تتعلق بمصالحهم، كما أن الأحزاب السياسية أيضا تعد إحدى الآليات الفاعلة لتوفير المساءلة على السلطات التنفيذية وإدارتها لشؤون المجتمع.

كما أن الانتماء والمشاركة في مختلف التنظيمات الغير الحكومية والتطوعية كالجمعيات، والتي تمارس مختلف الأنشطة اجتماعية أو ثقافية، أو اقتصادية، أو بيئية، وغيرها بطريقة منظمة ومشروعة يعد عاملا جوهريا في الحكم الراشد، فهي تساعد في التأثير على السياسات العامة بما فيها سياسات الرعاية الصحية، والتعليم، وتقليص حدة الفقر من خلال إعداد الفقراء للمشاركة بشكل فعال في المجتمع بشكل عام وفي الاقتصاد بشكل خاص، والمطالبة بمصالح مختلف الفئات أو الجماعات داخل المجتمع.

من الواضح من خلال هذه الصور المختلفة لممارسة المشاركة، أن المتطلبات الأساسية للديمقراطية عبارة عن هياكل مؤسسية وقواعد لا بد من وجودها، ولكن عدم فعاليتها قد تلحق أضرارا أكبر بالفقراء والمستضعفين، لذلك لابد من تفعيل هذه المؤسسات والقواعد بتوفير الشفافية، وحقوق المشاركة

السياسية، والمساءلة، وسيادة القانون التي تعتبر ضرورية للتنمية الإنسانية. وبها تكون هناك مقاربة ديمقراطية للتنمية.

في الأخير يمكننا القول، بأنه بالإضافة إلي وجوب توفر كل هذه الهياكل والقواعد المؤسسية لممارسة الحق في المشاركة، فإن المشاركة تتطلب قبل ذلك الاعتراف والتمكين من العديد من الحقوق والحريات العامة كحرية إبداء الرأي في المجالس المنتخبة محليا ووطنيا، حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب والحق في الانتخاب، وغيرها من حقوق والحريات الأساسية.

د- المشاركة كأهم آلية لمكافحة الفقروتعزيزعملية التنمية:

التأكيد على الحق المشاركة يعني ضمان الكرامة الإنسانية، بأن تكون لهم حرية المشاركة في تكوين قواعد المؤسسات التي تحكمهم، وأن يكونوا قادرين على تلك المشاركة التي تمكّنهم من الإعمال الأمثل لحقوقهم، وجعل المعايير الدولية لحقوق الإنسان موضع التنفيذ الوطني بمشاركة كل الفئات الضعيفة والمهمشة كالفقراء، والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة، والأطفال، وسكان المناطق النائية والأرياف، وإدماج الأقليات.

الواضح وفق هذا المنظور الموسع للمشاركة ، أن التمكين يتطلب مشاركة فعالة للمواطنين في وضع السياسات، والاعتراض عليها، والمشاركة المباشرة فيها بالرقابة والإشراف والتنفيذ، والتي تكون عندما تتوفر لأعضاء الجماعة الفرص الكافية والمتكافئة لإدراج قضاياهم على جدول الأعمال، والتعبير عن آرائهم بشأن عملية اتخاذ القرارات، فالمشاركة لأجل التمكين تتطلب مبدأ المساواة ومبدأ المواطنة.

بناءا عليه، يمكن القول بأن الحكم الراشد من خلال تفعيله لمبدأ مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات التي تهمهم وتخدم مصالحهم، يقضي على أسباب الصراعات الداخلية، ويُمكّن من السيطرة على مصادر العنف الذي قد يسببه إقصاء أو تهميش الأقليات أو الفئات الضعيفة بسبب الفقر أو التنوع الثقافي، والتي تعتبر من أكبر معوقات التي تواجه التنمية المستدامة.

فالمشاركة باختصار تتطلب الاعتراف والتمكين من العديد من الحقوق والحريات العامة كحرية إبداء الرأي في المجالس المنتخبة محليا ووطنيا، حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب والحق في الانتخاب، وغيرها.

كما أن الحكم الراشد يعتبر أهم **عامل للقضاء على الفقروتعزيزالتنمية** ، لأنه يسعى إلى تحرير القدرات باعتبار أن الفقر هو الحرمان من القدرات الذي يقوض التمتع بحقوق الإنسان، فالفقر لا يعني فقط عدم وجود السلع المادية والفرص مثل العمالة وملكية الأصول والإنتاجية، والادخار، بل هو أيضا الافتقار للفرص والسلع الاجتماعية مثل الصحة والسلامة الجسدية، والتحرر من الخوف والعنف الاجتماعي، والقدرة التنظيمية، والقدرة على ممارسة النفوذ السياسي، والقدرة على العيش بكرامة.

والحكم الراشد يعتبر الأكثر فعالية للقضاء على الفقر وتحرير قدراتهم بتمكين الفقراء من أن يشاركوا في وضع السياسات وبرامج توفر لهم القدرات التي تعطيهم صوتا في جميع القرارات التي تمس حياتهم وتلبي حاجاتهم. فمن خلال آليات المشاركة المتعددة، يمكن للفقراء مثلا المشاركة في الانتخابات لكي يؤثروا في

السياسات العامة كتلك المتعلقة بتحديد الضرائب، وإعادة توزيع الثروة والتنمية المناطقية والقطاعية. كما يمكنهم المشاركة في العمل التعاوني وبناء قدراتهم من خلاله وتقوية المؤسسات واكتساب السلطة.

لذلك نجد أن الدول الديمقراطية قد لا تنمو بالضرورة بوثيرة أسرع من غيرها من الدول، لكن نموها يكون أكثر ميلا إلى نفع الفقراء وبصورة مستدامة، كما أن الفقراء في هذه الدول يكونون عادة محميين أكثر من نظرائهم في الدول الأخرى في فترات المجاعة والشدة، كما بين أمارتيا سن من خلال دراسته بأن الديمقراطية هي الحل الوحيد للقضاء على الفقر، وكيف تمنح الانتخابات ووجود صحافة حرة حوافز أكبر كثيرا للساسة في الدول الديمقراطية تدفعهم إلى تجنب المجاعات.

فالقضاء على الفقر والحد منه يعتبر من أهداف التنمية للألفية، بل هو من أكبر تحديات حقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين.

فالديمقراطية تعتبر أداة هامة وحافز كبيرا للحكم الراشد، فعندما توجد حريات مدنية وسياسية أكبر ستوجد حوارات عامة أكثر استنارة وأشد قوة. وعندما تكون لدى الأفراد حرية المشاركة والتعبير عن أنفسهم، وتكون لدى المنظمات حرية تعبئة والاحتجاج، وتكون وسائل الإعلام حرة فيما تكتبه وتنشره، كلما كانت الحكومة أكثر احتمالا للمساءلة وإلى احترام القانون ووضع المواطن موضع الاعتبار.

لذا فإن الحكم الراشد من منظور التنمية الإنسانية هو الحكم الديمقراطي الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويوسع قدرات البشر وخياراتهم لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا.

2- مبدأي الشفافية والمساءلة كآليات لمكافحة الفساد

يعد الفساد أكبر تحدي للحكم الراشد وأكبر معيق للتنمية في العالم المعاصر، لأنه يقوض الحكومة الجيدة، ويشوه السياسة العامة بشكل جوهري، ويؤدي إلى سوء توزيع الموارد، ويؤذي القطاع الخاص وتنميته، ويضر بالفقراء على وجه التحديد، وطبعا آثاره متعددة بتعدد أشكاله ومظاهره.

والشفافية والمساءلة في إطار الحكم الراشد تساعدان إلى حد كبير في ضبطه والحد من انتشاره، ومن ثم تعزيز التنمية وضمان وحماية حقوق الإنسان.

حتى نتمكن من مكافحة الفساد والحد من آثاره على التنمية وحقوق الإنسان الأساسية، لابد من تفعيل دور مبادئ الشفافية المساءلة في إطار الحكم الراشد.

لذلك سنحاول في هذه النقطة الإلمام بمفهوم الفساد وتوضيح آثاره على التنمية، ثم تبيان دور كل من مبدأي الشفافية والمساءلة في مكافحته والوقاية منه، كالآتي:

أ- مفهوم الفساد وتأثيره على التنمية:

سنتطرق في هذه النقطة إلى مفهوم الفساد ثم توضيح آثاره على التنمية.

أ-1- مفهوم الفساد (وفق المؤسسات الدولية والقانون الجزائري01/06):

هناك تعريفات عديدة للفساد، نذكر منها:

لم تعرف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003: الفساد، بل انصرفت إلى تحديد وتجريم بعض ممارساته تاركتا للدول الأعضاء إمكانية معالجة أشكال مختلفة من الفساد قد تنشأ مستقبلا، حيث تضمنت العديد من أنماطه وأشكاله التي لا يمكن حصرها مثل: الرشوة، والابتزاز، اختلاس الأموال العمومية، الاتجار بالنفوذ، استغلال الوظيفة العامة والخاصة، الإثراء غير مشروع، والإفساد في القطاع الخاص، إضافة إلى اختلاس في القطاع الخاص،... وغيرها.

أما منظمة الشفافية الدولية فتعرف:" **الفساد بأنه استغلال أو إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته.**

فالفساد هو أحد أكبر التحديات في العالم المعاصر يقوض الحكومة الجيدة، ويشوه السياسة العامة بشكل جوهري، ويؤدي إلى سوء توزيع الموارد، ويؤذي القطاع الخاص وتنميته، ويضر بالفقراء على وجه التحديد ".

جاء في **المادة 02 الفقرة "أ" من قانون مكافحة الفساد رقم 01/06 لسنة 2006** في الجزائر بأن الفساد هو: " **كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون.**"

فالمشرع الجزائري لم يعرف الفساد، بل قام بتجريم مجموعة من الأفعال واعتبرها جرائم فساد، حيث ذكر في الباب الرابع من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته هذه الجرائم، والتي نذكر منها: رشوة الموظفين العموميين، الامتيازات غير المبررة في مجال الصفقات العمومية، الرشوة في مجال الصفقات العمومية، رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية، اختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي أو استعمالها على نحو غير مشروع، الإعفاء والتخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم، استغلال النفوذ، إساءة استغلال الوظيفة، تعارض المصالح، أخذ الفوائد بصفة غير قانونية، عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات، الإثراء غير المشروع، تلقي الهدايا، التمويل الخفي للأحزاب السياسية، الرشوة والاختلاس في القطاع الخاص، وغيرها.

أ-2- آثار الفساد على التنمية:

يعتبر الفساد أحد العوائق الأساسية أمام التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث، حيث أثبتت الدراسات وجود علاقة بين انتشار الفساد من جهة، وبين ضعف التنمية الاقتصادية وانخفاض الدخل والاستثمارات من جهة أخرى، حيث نجد أغلب الدول النامية تحتل المراتب الأخيرة، إن لم نقل جميعها، خاصة الفقيرة منها، وبالأخص في الدول العربية أين تعتبر مؤشرات الفساد من الأعلى في العالم بحسب منظمة الشفافية الدولية، كما تعتبر معدلات النمو فيها من أدنى معدلات النمو في الدول النامية، وهو ما يدل بطريقة لا تقبل الشك على أن البيئة العربية بيئة ينتشر فيها الفساد، ومهيأة لانتشار أوسع لهذه الظاهرة في ظل التغييب المستمر للشفافية والمساءلة، وحكم القانون، وفي ظل الأطر القانونية والمؤسسية الحالية.

وبينما الفساد يزداد في الدول النامية والفقيرة يزيد الفقر وعدم التقدم بسبب حالات الاختلاس والفساد، خاصة وأنه يحد من فعالية الاستثمار، وبالتالي الحد من الفرص التي يمكن إتاحتها أمام الناس.

فبالإضافة إلى أنه يحد من النمو الاقتصادي، ومن تدفق الاستثمارات، فإنه يؤدي إلى زيادة معدل الجريمة، وبخاصة الجريمة الاقتصادية والمالية، ويساهم في تعميق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمعات، ويعيق وصول المساعدات الإنمائية للفقراء. فهو المسبب الرئيسي للفقر، وعدم احترام القانون، وتخريب العمل المؤسسي، مما يؤدي إلى تراجع سيادة القانون وهيبته. ومن دون شك، كل هذا، وغيره من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد، يغذي ظواهر التطرف السياسي، والديني، وأعمال الاحتجاج الجماعي، والعنف السياسي، والإرهاب، وتأثير ذلك على عمل التحول الديمقراطي.

بمعنى آخر الفساد كأكبر مخل لمبدأ التوزيع العادل سواء في الدخل القومي، أو الموارد، يرسخ التنمية غير متوازنة بين المدن والأرياف، واللامساواة بين الأفراد ، ويزيد من احتمالات التوتر وعدم الاستقرار السياسي، ويعرض الشرعية السياسية للتآكل المستمر، لذلك يعتبر أكبر مهدد للأمن والاستقرار بالمجتمع.

من دون الخوض في الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد، يكفي أن نذكر منها ما يبين أثرها على حقوق الإنسان، فتكلفتها الاقتصادية، والاجتماعية تؤدي إلى زيادة عجز الميزانية العامة للدولة (حيث قدرت زيادة التكاليف ما بين 20 إلى 50% فوق التكلفة الأصلية)، مما أدى إلى ضعف مستوى الإنفاق العام على السلع والخدمات الضرورية، وبالتالي على تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع ، مما يؤثر على حقوق الإنسان.

فالفساد عموما يؤدي إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل: التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية التي تحقق الحد الأدنى من مستويات المعيشة لدى الأفراد، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها، مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات.

ب- دور مبدأ الشفافية في مكافحة الفساد:

تشير الشفافية إلى الوضوح وعدم الغموض والصدق واكتمال الرؤية للصورة وكشف جميع الأمور. بمعنى أن الشفافية هي الكشف الحقائق والنقاش العام والحر حول تلك الحقائق ومناقشة السياسات المختلفة بطرق متاحة للجميع والكشف الذاتي لأوجه القصور في الأداء أو الحكم الداخلي

ويؤكد علماء الإدارة أن تشجيع النزاهة والشفافية يحد من الفساد ويعزز التنمية المستدامة العادلة.

وبالنظر لتزايد أهمية موضوع الشفافية في المجتمع والمنظمات تم تأسيس منظمة الشفافية العالمية في بداية القرن الحالي.

فللشفافية تعد أساسا للمساءلة والمحاسبة والحد من الفساد وهي حق الأفراد في معرفة ما يحدث والكشف عن المعلومات حول أداء موظفي الحكومة وأجهزتها، وحقوق الأفراد والواجبات والقوانين والأحكام المفترض بهم مراعاتها ويجب أن يبقى الفرد على علم بالقرارات التي تصدرها الدولة ومبرراتها.

كما تعني فسح المجال أمام المواطنين بالتعرف على المعلومات الضرورية التي تهم شؤون حياته، مثل حق المواطن في الإعلام ومشاركة المواطنين ومساهمتهم في رقابة المجالس الشعبية والوطنية والمحلية في الإطلاع على محاضر الجلسات التي تعقد دوريا في مجالسهم، والهدف من وراء ذلك هو العمل على مشاركة المواطنين في إبداء الآراء على المهام.

تعد الشفافية في إطار الحكم الرشيد حقا من الحقوق الأساسية للمواطن، الذي يخول زيادة الدخول إلى مصادر المعلومات للحد من ممارسات الفساد، حيث تتأسس الشفافية على حرية تدفق المعلومات، فالمعلومات يجب أن تكون متاحة بصورة مباشرة لأولئك المهتمين بها، للإطلاع عليها لفهم تلك العمليات والمؤسسات ورصدها لاتخاذ القرارات الصائبة في مجال السياسات العامة، والاقتصادية.

حيث تعتبر الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة، والمجتمع المدني المصدر لهذه المعلومات، ويجب أن تنشرها بعلنية وبصفة دورية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة، من جهة، ومن أجل ضبط والحدّ من انتشار الفساد، من جهة أخرى، ومن ثم العمل على حماية وترقية حقوق الإنسان.

فمن حق كل مواطن أن يراقب ويفهم، ويقرر مختلف المشاريع، فالحق في المعلومة يمكّن الفرد العادي من مناقشة القرارات العامة، بل وحتى تقديم الطعون أمام الجهات القضائية المختصة، كما أنه يحدّ من تعسف السلطة، لأنه يذكّر المسئولين بأنهم ملتزمون ومسئولون في مواجهة المواطن.

كما يتطلب الحق في الشفافية وضوح التشريعات القانونية وبساطتها، مما يسهل على المواطن حسن التعامل معها دون الاعتماد على من يقوم بالمساهمة في تفسيرها، فتعقيد المعاملات يبرّر الإكراميات واستغلال النفوذ، ويؤدي بذلك إلى انتهاك لحقوق المواطن، لأن الشفافية في التشريعات والإجراءات الإدارية تنعكس في بساطتها ووضوحها.

تجدر الملاحظة، بأن تكنولوجيا المعلومات تلعب دورا كبيرا في فتح المجال واسعا لمشاركة الجمهور في رسم السياسات العامة للحكومة ومتابعة تنفيذها، ومساهمة في تقديمها من خلال سهولة التواصل التي توفرها الآن الانترنت والمواقع الالكترونية، مما يضمن إمكانية التكفل التام بانشغالات وحاجات المواطنين.

بهذا المعنى، فإن مفهوم الشفافية يجب النظر إليه على أنه أوسع من كونه مجرد أداة للكشف عن الفساد، بل هو أداة لقياس درجة رشادة الحكم والمجتمع أيضا، لأن المجتمعات الديمقراطية قد لا تكون مجتمعات شفافة، ولأن الديمقراطية قد لا تكون تتمتع بالشفافية بالضرورة، خاصة حينما نجد فيها أن درجة كبيرة من عدم الشفافية تشوب مجالات عدة في نظمها التي من المفروض أن تكون تشاركية، وبخاصة المجالات ذات الصبغة الأمنية.

ج- دور المساءلة في مكافحة الفساد:

ج-1- تعريف المساءلة Questionability والفرق بينها والمحاسبةAccountability

يقصد بالمساءلة خضوع كل شخص أو كل جهة مسئولة للمراجعة وتحمل الأطراف لالتزاماتهم ومسؤولياتهم عن الأفعال التي بدرت منهم.

بمعنى أن المساءلة هي حق العملاء والجمهور والمنظمات المعنية والجهات المانحة والجهات الرقابية والمجتمع ككل في سؤال أي منظمة عن السياسات والقرارات والبرامج والحسابات الخاصة بالمنظمة.

المحاسبة هي ناتجة عن المساءلة، وتعني وجود جهة رقابية لمحاسبة ومراجعة المسئولين، وهذه الجهة قد تكون آلية ضمن المؤسسات المدنية، أو قد تكون الرأي العام، أو الحكومة في بعض الأحيان، وهو ما يستلزم إدارة مالية دقيقة ومراجعة وإعلان واضح وكاشف للنتائج.

وعليه، فالفرق بين المحاسبة والمساءلة، يتبين من خلال، مايلي:

- المحاسبة للأوجه المالية فقط
- أما المساءلة فتشمل كل الأوجه (الأخلاقية والقانونية والإدارية والسياسية والبيئية) بما فيها الجوانب المالية أيضا.
- المساءلة كعملية تبدأ قبل المحاسبة، وتستمر معها.

ج-2- دور المساءلة في مكافحة الفساد:

تعرّف المساءلة على أنها الطلب من المسئولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي تُوجه إليهم، وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة، أو عن الخداع والغش.

إذ يجب أن يكون صناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مسؤولين أمام الجمهور العام، وأمام أصحاب المصلحة المؤسسية وخاضعين للمحاسبة من قبل الجهات المختصة.

فالمساءلة هي القدرة على محاسبة المسئولين عن إداراتهم الموارد العامة وعن المهام الموكلة إليهم وعن النتائج المتوصل إليها ضمن مسارهم الوظيفي وعن المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقهم، والهدف من المساءلة هو حماية الأموال العمومية من العبث الذي قد يطال هذه الأموال وبالتالي الحد من الانتهاكات التي قد تحدث من حين لآخر لبعض المسئولين نتيجة تصرفهم بطرق غير شرعية .

يمكن للمساءلة أن تكون داخلية أو خارجية، فالمساءلة الداخلية هي حين يقوم الشعب نفسه بمساءلة حكوماته، أي كأن يقوم متلقي الخدمة العامة بمساءلة مباشرة لمقدمي الخدمة.

أما المساءلة الخارجية فهي حين تقوم الحكومة بغية حماية المصلحة العامة، بإرساء أنظمة وحوافز متعددة تحكم سلوك المؤسسات المختلفة ضمن الحكومة، من هذه الإجراءات فصل السلطات وإنشاء أجهزة رقابة مستقلة.

في إطار الحكم الرشيد يُمكن تفعيل الحق في المساءلة في مهمة الرصد والمتابعة لتقييم التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان، فبالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية الواردة في العهد الدولي الخاص بتلك الحقوق كالصحة والتعليم والسكن، وينبغي على الدولة أن تتخذ فوراً الخطوات اللازمة لضمان التمتع الفعلي " التدريجي" لتلك الحقوق بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، وأن إخفاق الدولة في القيام بتلك الواجبات يشكل خرقاً لالتزاماتها بموجب نصوص العهد؛ وبتطبيق الأمر ذاته على الحقوق

المدنية والسياسية الواردة في العهد الدولي الخاص بها، تلتزم الدولة باحترام واتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز احترام وحماية تلك الحقوق وتفعليها.

حيث أن وجود الشفافية كآلية فعالة للوصول غير المقيد للمعلومات الموثوقة حول القرارات المتخذة، تجعل من السهل إخضاع هيئات القطاع الحكومي العربي للمساءلة، الأمر الذي سيساهم في محاربة العديد من أوجه الظلم والفساد التي تؤثر في أمن وحياة الناس.

خلاصة القول، إن الحكم الرشيد هو السبيل لزيادة الشفافية التي تعد أساسا للمساءلة والمحاسبة والحد من الفساد.

ففي غياب المساءلة والشفافية يكون هناك فساد الذي يؤثر بشكل خطير على موارد الدولة، ويقيد قدرة الدولة على احترام وحماية وضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان، خاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويؤثر على التنمية المستدامة لأنه من أكبر معيقاتها.

3- دورسيادة القانون في تحقيق التنمية المستدامة:

في هذه النقطة نحاول إعطاء تعريف لسيادة أو حكم القانون، ثم التطرق لدور سيادة القانون في مكافحة الفساد وتعزيز التنمية وحقوق الإنسان.

3-1- تعريف سيادة القانون:

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حكم القانون بأنه: " **يعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء، انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي، وهو الإطار العام الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، كما أنه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة، وتحترم الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء، وتؤمن هذه القواعد الحقوقية العدالة والمساواة بين المواطنين، وهذا يتطلب وضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق؛ فلا بد من توخي الحياد في إنفاذها، وبخاصة القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان."**

3-2- دورسيادة القانون في مكافحة الفساد وتعزيز التنمية وحقوق الإنسان:

يمثل سيادة القانون أهم مبدأ من مبادئ الحكم الرشيد، وهو يرتبط بالشفافية والمساءلة وعملية ضبط الفساد على نحو جدلي وثيق، ومن ثم يمكن اعتباره سببا أو نتيجة مترتبة عليها، كما أن هذا المبدأ يتفق مع عملية المشاركة، من حيث أنه يعبّر عن اتجاه نحو مثل أعلى قانوني وسياسي يتمثل في إقرار مبدأ المساواة، وتأكيد هذا المبدأ كقيمة أساسية تحكم العلاقات بين الأفراد وداخل المجتمع، وفي مختلف مستويات النظام السياسي ككل.

ومن ثم فإن سيادة القانون يعدّ الأساس الوحيد لاكتساب السلطة السياسية في الدولة شرعيتها، كما أنه يعدّ قمة الضمانات القانونية والقضائية لحماية وترقية حقوق الإنسان.

كثيرا ما نسمع أن فكرة حقوق الإنسان بمعناها الحقيقي تقترن إلى حد بعيد بالدولة القانونية، وهي تلك الدولة التي تلتزم سلطاتها المختلفة بإتباع قواعد قانونية عامة ومجردة، والالتزام على هذا النحو يعرف بمبدأ حكم القانون، وهو ما يميز الدولة القانونية عن الدولة البوليسية التي تلتزم بهذا المبدأ.

غير أنه إذا كان وجود الدولة القانونية شرطا ضروريا لوجود وإعمال حقوق الإنسان، إلا أنه شرط غير كاف في جميع الأحوال بوجود هذه الحقوق. فقد توجد الدولة القانونية، إلا أن أجهزتها المختلفة تلتزم بإتباع قانون ينكر البعض من هذه الحقوق لمصلحة الدولة.

وعليه، يفترض على الدولة القانونية التي تعمل على حماية وترقية حقوق الإنسان أن ينطوي القانون على تجسيد هذه الحماية والحد من تعسف السلطة العامة في مواجهة الحقوق والحريات، لذلك يجب التفكير في إعادة بناء فلسفة القانون انطلاقا من فرضية أساسية هي الحق الإنساني في الكرامة والبقاء والمشاركة في إطار عالم يتميز بالتعقيد والتشكل المستمر.

إن حكم القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء والالتزام به دون تقديم المصالح الخاصة على العامة، وضبط الفساد ومحاربته ، والمساءلة المبنية على حق الشعب بمحاسبة السلطة بمستوياتها المختلفة حول كيفية استخدامها للسلطة ولموارد الشعب ، يتطلب ضمان الشفافية للوصول إلى المعلومات.

الملاحظ، بأن الجزائر من الدول التي تعمل على مكافحة الفساد والحد منه من خلال تجريم مختلف أفعاله في منظومتها القانونية، وتؤسس أجهزة استشارية رقابية مكرسة دستوريا ذات استقلال مالي وإداري. وهذا ما جاء في التعديل الدستوري الأخير في الجزائر لسنة 2020 في المادة **204** منه أين تم إنشاء **السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته** كهيئة مستقلة إداريا وماليا. وللإطلاع أكثر على مهام هذه السلطة العليل للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (راجع **المادة 205** من دستور الجزائري 2020).

ثانيا- دورآليات أو فواعل الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة:

كما جاء ذكره أعلاه، إن تراجع دور دولة الرفاه في ظل العولمة، أدى إلى ظهور فواعل جديدة من غير الدولة كالقطاع الخاص، والمجتمع المدني لتشاركها في عملية صنع القرار عن طريق المفاوضات. هذه الفواعل الثلاثة الدولة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. جميعها تتسم بأهمية بالغة لتحقيق التنمية المستدامة.

لذلك اعتبرت فواعل التنمية كما هي فواعل للحكم الراشد. فما هو الدور المتفرد لكل منها في تحقيق التنمية المستدامة ؟

1- دور الدولة:

بما أن للتنمية المستدامة أبعاد ثلاثة : الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، فهي تفترض أن مسؤولية الدولة تنحصر في التأكد من إحداثها، والبحث عن الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأبعاد الثلاثة، خاصة عملية تحقيق النمو الاقتصادي، والحماية الاجتماعية، وتقديم الخدمات العامة، وحماية البيئة. مع محاولة الحذر من المشاكل وتنظيمها بواسطة قوة القانون، وتطبيق الأمن، والمنع، والاحتياط مثل مشكلة التلوث.

لذلك، من أهم المحاور الأساسية التي ينبغي أن يركز عليها دور الدولة هي:

أ- **تحسين البيئة الاقتصادية:** هذه العملية ترتبط بتعريف واضح لدور الدولة في المجال الاقتصادي، وبخاصة مجال السياسة الاقتصادية؛ إذ تعتبر هذه السياسة المحفز الأساسي لتنمية الموارد البشرية، وتكوين رأس المال، وتطوير التكنولوجيا، وإدارة الموارد الطبيعية، ومن المناسب وضع بعض المقترحات للسياسات الاقتصادية: كسياسات دعم النمو، والتي يقصد بها سياسات تحديث رأس المال البشري والهياكل الأساسية، وسياسات تعميق التنوع في القاعدة الإنتاجية المحلية، وغيرها من السياسات في مجال الزراعة، والاستثمار، والصناعة...إلخ.

من أهم مجالات تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، خاصة في الدول النامية التي تعاني أزمات داخلية وتواجه تحديات كبيرة : توفير البنية الأساسية والقانونية، وإقامة البنية الأساسية المادية والاجتماعية، سواء كانت مرافق، أو أشغالا عامة، أو كانت مؤسسات بمختلف أنواعها كالمؤسسات التعليمية، والصحية... ، وتعبئة الموارد الاقتصادية، وترشيد عمليات استخدامها، وتنظيم عملية توزيع الثروات، والدخول، وتكاليف وعوائد التحولات المجتمعية بين الأفراد، وأجياله، ومناطقه، والحماية الإستراتيجية للاقتصاد الوطني، والمشاركة الإيجابية في العلاقات الدولية.

ب- **تعزيز البناء الاجتماعي:** من خلال حزمة من السياسات الاجتماعية أهمها:

- حماية الفقراء عن طريق تأمين شبكات الأمان الاجتماعي المناسبة القادرة على احتواء الآثار السلبية لعملية الخصخصة، والتكييف الاقتصادي وما يؤديان إليه من تجميد للأجور، وإلغاء لدعم الأسعار، وتخفيف الإنفاق على التعليم، والصحة، والصرف الصحي، والماء، والكهرباء.

- إيلاء أولوية للعمالة وإصلاح سوق العمل، وتأمين الحماية الاجتماعية للعمال، وأسرهم، ومعالجة البطالة، ووضع السياسات التعليمية، وبرامج التدريب وإعادة التدريب، ورفع مستويات مهارة العمال.

ج- تحقيق اللامركزية الإدارية: وذلك بهدف القيام بالمهام بشكل أكثر فاعلية، وضمان التكيف مع المعطيات الاقتصادية الجديدة، خاصة وأن النقص في الموارد المتاحة للحكومة المركزية غالبا ما يقف عائق دون تلبية احتياجات الخدمات العامة، والبنى الأساسية. فإشاعة اللامركزية في نظم الدولة السياسية، والاقتصادية يجعلها أكثر استجابة لمطالب أو احتياجات المواطنين.

د- حماية البيئة: وهو رد فعل طبيعي للتدهور البيئي بما يجبر الدولة على صياغة برنامج قومي دائم لحماية البيئة يركز الاهتمام على قضايا التنوع الحيوي، والحفاظ على البيئة، والاستخدام الملائم للموارد الهامة، وضمان استخدام الموارد الطبيعية إزاء الاستغلال غير الرشيد. فلابد من أن خطط للتنمية والإصلاح تتضمن خطة بيئية وطنية تمكن من وضع معايير بيئية مناسبة، وآلية مناسبة، وكفاءة للحيلولة دون التدهور البيئي. من خلال مثلا: تدخل الدولة لإلزام الملوثين على تحمل تكاليف الحد من التلوث سواء بفرض ضريبة التلوث، أو منع إعانة لمنتجي السلعة الملوثة للبيئة، أو إنشاء سوق خاصة بحقوق التلوث.

هذا بالإضافة إلى دورها في تشجيع التنوع الثقافي، والحضاري، والانسجام الاجتماعي، وكذا دورها في المجال التكنولوجي.

فالدولة تعمل لأجل تلبية حاجات المواطنين، خاصة احتياجات الفئات الأكثر فقرا، والضعيفة، وتحسين نوعية معيشتهم، وإدامتها، ولتمكينهم من حقوقهم وحرياتهم بتوفير الفرص المتكافئة، وضمان وصولهم إلى الموارد المتاحة، وكفالة المشاركة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. مع العلم أن تمكينهم من ذلك لا يمكن أن يكون إلا على أسس العدالة الاجتماعية، وكانت هيئاتهم التشريعية، والقضائية، والقانونية تعمل بشكل فعال وسليم، لأن هذا أمر بالغ الأهمية للمشاركة الشعبية، والمسائلة الحكومية، وبسيادة القانون ما يؤدي إلى حماية حقوق الجميع.

لكن للأسف، فالدولة في العالم الثالث كانت، ولا تزال تتسم بضعف الكفاءة والأداء الجيد الذي ينعكس أثره على مستوى الأداء الاقتصادي للدولة، وعلى أداء القطاع الخاص، وينصرف ذلك إلى مدى فاعليتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية للنشاط الاقتصادي.

لذلك هناك إعادة لتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، فالتطورات الاقتصادية المعاصرة أثرت على نشاط الدولة، وتآكل دورها، حيث انحصر في القيام بالخدمات الأساسية الثلاث: الدفاع، الأمن، والعدالة. وتوفير الخدمات العامة(التعليم، الصحة، والسكن.)، وتهيئة المناخ للقطاع الخاص، وهذا ما جعل وضع الدولة أقل تدخلا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بل والإدارية، وأكثر إشراكا للقطاعين الخاص، والتطوعي في إدارة الحياة. وهذا ما يشير إلى أن قوة الدولة المطلقة تتراجع لحساب الفاعلين الجدد.

لذلك هناك دوما حاجة إلى إصلاح الحكم، وضمان حقوق الأفراد على أسس العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، خاصة في الدول العربية التي تعاني من الكثير من المعوقات: كضعف المشاركة ومركزية الدولة، وعدم إعطاء الدور الكافي للهيئات المحلية، وإبعاد مؤسسات المجتمع المدني بسبب ضيق الحريات الأساسية، واستشراء الفساد السياسي والإداري، وعدم ترسخ سيادة القانون، وغِيَّاب الشرعية السياسية.

2- دور القطاع الخاص:

يطلق مفهوم القطاع الخاص على الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحرة، والمنافسة لتحديد الأسعار، والكميات المنتجة والمستهلكة، وبالتالي افتراض عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة. وهو بهذا المعنى يشمل المؤسسات الخاصة في مجالات التصنيع، والتجارة، والمصارف، والتعاونيات، وما إلى ذلك، بالإضافة إلى القطاع غير رسمي في السوق وهو يسعى بدرجة أكبر إلى خلق بيئة مواتية للسوق والمشاريع التجارية.

على الرغم من الاختلاف في الآراء حول طبيعة مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية، وحدودها، وآليات تنظيمها بحسب المشاريع التي يسمح للقطاع الخاص العمل فيها، إلا أنه يمكن تبيان أهم المنافع التي تتحقق نتيجة العمل المشترك بين القطاع الخاص والدولة:

أ- **خلق شراكة عادلة بين القطاعين العام والخاص** : بهدف تحقيق التكامل بينهما بما يسمح للدولة بمواصلة دورها الفاعل، ويؤمن للقطاع الخاص مشاركة أوسع في عملية التنمية. ولتحقيق عملية المشاركة يتعين إجراء عملية خصخصة عقلانية تخضع المشروعات لعمليات تقويم إقتصادي واجتماعي، تسبقها عملية تحديد ما يمكن لكل من الدولة، والقطاع الخاص القيام به. وينبغي أن تكون هذه الشراكة محكومة بمبدأي العدالة، والكفاءة. خاصة بالسماح للقطاع الخاص بتأسيس مشروعات البنى الأساسية ليأخذ هذا الدور أبعادا جديدة في المديين المتوسط، والطويل.

ب- **توفير الموارد المالية:** من خلال إسهام القطاع الخاص في عملية التنمية برأس ماله أو عن طريق رؤوس الأموال الأجنبية، أو إيجاد شركاء ممولين بحكم ما يتمتع به القطاع من مرونة في التعامل مع مؤسسات الاستثمار، وصناديق التمويل الدولية.

ج- **المساهمة في التقدم التكنولوجي** : نظرا لمرونة القطاع الخاص في هذا المجال بما يخفف الضغط عن كاهل الدولة.

فمؤسسات القطاع الخاص الفعالة تستطيع لعب دور رئيسي في عملية التنمية في ظل تقلص الدور الاقتصادي للدولة، وذلك: بتركيز مسؤولياتها في احترام القانون وحقوق الإنسان، وتفعيل مبادئ الشفافية والمساءلة في أعمالها، من جهة، وبمشاركة الدولة فيما تمتلكه من معلومات، وخبرات، والتعاون معها في عملية خلق فرص العمل، وتحفيز النمو الاقتصادي المتوازن، والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، من جهة أخرى.

فالقطاع الخاص يساهم في تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة، لأنه مصدر أساسي لفرص العمالة المنتجة التي تولد الوظائف والدخل لتحسين مستويات المعيشة.

انطلاقا من دور هذا القطاع وما يمكن أن يحققه على مستوى رفاه الإنسان إذا ما تم تفعيل أداءه، وتوافر سبل تطويره وتقدمه خصوصا في ظل وجود الدراسات التي تثبت أن ممارسات الحكم الراشد قد نجحت في تحقيق التنمية الإنسانية حيثما تم تبنيها بتحفيز الاقتصاد، وتخفيف حدة الفقر، وتحسين نوعية الحياة لدى المواطنين بصورة عامة.

على الدولة أن تشجع تنمية القطاع الخاص بصورة مستدامة من خلال: خلق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي، الحفاظ على الأسواق التنافسية، ضمان حصول الفقراء (وبخاصة النساء) على القروض بسهولة، رعاية المشاريع التي تولد أكبر قدر من الوظائف والفرص، اجتذاب الاستثمارات، والمساعدة في نقل المعرفة والتكنولوجيا، فرض سيادة القانون، حماية البيئة والموارد الطبيعية، تقديم الحوافز لتنمية الموارد البشرية.

لكن دور القطاع الخاص لا ينبغي أن ينظر إليه على أنه بديل تام لدور الدولة، إذ تعتبر دوافع القطاع الخاص في تحقيق الربح السريع عائقا أساسيا للتوجهات التنموية بعيدة المدى؛ إذ تحد من توجه هذا القطاع إلى الاستثمار في المشروعات، والأنشطة الضرورية للمجتمع، مما قد يولد تناقض وإشكالية لنظام توفيق المصالح الذاتية، والمصالح العامة. وتؤثر بالتالي سلبا في عملية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية.

تجدر الملاحظة، أنه في دول العالم الثالث وإن كان القطاع الخاص يشهد دفعا قويا في ظل العولمة، إلا أن فقدانه للخصائص والمعايير التي يمتلكها في البلدان المتقدمة قد تعجزه عن لعب دوره المتميز في عملية التنمية المتمحورة حول السوق. مما يجعل المجتمع المدني مطلوبا لمساعدته ومساعدة الدولة في تحقيق التنمية المستدامة.

3- دور المجتمع المدني:

على مدى السنوات العشرين الماضية في مختلف دول العالم، أصبحت منظمات المجتمع المدني من العناصر الفاعلة الهامة في تنفيذ المساعدات الإنمائية الدولية، وفي تقديم الخدمات الاجتماعية وتنفيذ برامج التنمية الأخرى كمكمل للعمل الحكومي، خاصة في المناطق التي يكون فيها الوجود الحكومي ضعيفا مثلما هو الحال في أوضاع ما بعد انتهاء الصراعات.

ويشير مصطلح المجتمع المدني إلى مجموعة كبيرة من المنظمات التي لا تهدف إلى الربح والتي تستند إلى اعتبارات أخلاقية، أو ثقافية، أو سياسية، أو علمية، أو دينية، أو خيرية، تضم: جمعيات تنمية المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، ومجموعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والجمعيات النسائية، والثقافية، واللغوية، ، ورابطات رجال الأعمال، والنوادي الاجتماعية، والرياضية، والتعاونيات، وجماعات البيئية، والمؤسسات الأكاديمية، ومؤسسات الأبحاث السياسية، ووسائل الإعلام...الخ.

وتعتبر منظمات المجتمع المدني هي المسئولة عن ربط الأفراد بالمجال العام، وبالدولة- فهي تقع بين الفرد، والدولة- من خلال تمثيل مصالحهم، وتنظيم مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية للتأثير في السياسات العامة، والوصول إلى الموارد العامة، وبخاصة من أجل الفقراء. ويمكنها فرض ضوابط على سلطة الحكومة، وإتاحة فرصا للناس لتطوير قدراتهم، ومراقبة البيئة، ومساعدة المحرومين من الامتيازات، وتنمية الموارد البشرية. فالمجتمع المدني الفعال يوفر بالأساس آلية للأفراد للمشاركة والتعبير عن آرائهم، وإخضاع صناع القرار للمساءلة.

كما تعمل مؤسسات المجتمع المدني على نشر التوعية، وبناء المعرفة فيما يتعلق بجوانب الحياة كافة. خاصة من جانب رصد الإساءات الاجتماعية، والبيئية، واستنزاف الموارد، والتلوث... فيمكن لمنظمات المجتمع المدني، خاصة الجمعيات البيئية منها تعبئة الرأي العام ضد هذه الإساءات الأخلاقية. فدورها مهم في تربية وتوعية المواطنين من خلال إكساب أعضاءها قيم الحوار، وقبول الآخر، والاختلاف، ومساءلة الحكومة، والتعبير الحر عن الرأي لإيجاد الحلول المتوازنة، والعقلانية.

لهذا كله، فمؤسسات المجتمع الفعالة تستطيع حماية حقوق الأفراد وتحسين نوعية معيشتهم من خلال مراقبة أداء الدولة، وممارسة الضغط على أصحاب القرار، حيث أثبتت المنظمات غير الحكومية، والمحلية قدرتها على تحسين الظروف المعيشية لفئات كثيرة كالنساء، والفقراء، والأطفال... من خلال دعم التكامل الاجتماعي، مما يقلل الحاجة إلى تدفق مستمر من المعونات المقدمة عن الوكالات العامة الوطنية، والدولية، مما جعلها وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية على نطاق واسع.

لكن منظمات المجتمع المدني تحتاج إلى قدرات كافية لكي تحقق إمكانياتها الكاملة، وإلى بيئة تمكينية تشمل إطارا تشريعيا وتنظيميا يضمن الحق في إنشاء الجمعيات، وحوافز لتيسير الدعم، وسبل لإشراكها في صنع السياسات العامة وتنفيذها في إطار التغيرات العالمية الجديدة، خاصة من جانب تنفيذها لسياسات الرعاية الاجتماعية.

تجدر الإشارة أن البعض من دول العالم الثالث قد اتخذت تدابير هامة لتعزيز القدرة المؤسسية للمجتمع المدني، ولعملية الإصلاح من خلال شراكته بالدولة، من بينها الجزائر أين قامت **بإنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني** بموجب **المادة 213** من دستور الجزائري لسنة 2020 حتى يقدم لرئيس الجمهورية انشغالات المجتمع المدني، خاصة بعد أن أثبت فعالية في مواجهة آثار الصحية والاجتماعية لأزمة كورونا، وحتى يساهم في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة، ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

كما قامت بإنشاء **المجلس الأعلى للشباب** لموجب المادة 214 و 215 من الدستور 2020، وغيرها من المؤسسات.

خلاصة المحور الثالث:

من خلال ما جاء عرضه في المحور الثالث، نستخلص النتائج الآتية:

- إن تحقيق التنمية المستدامة لا يعتمد فحسب على دور الدولة، والقطاع الخاص، بل إنه يعتمد أيضا على دور منظمات المجتمع المدني من خلال تهيئتهم الأوضاع السياسية، والقانونية، والاقتصادية، والاجتماعية اللازمة لتحرير القدرات الإنسانية، وبالتالي تعزيز رفاه الإنسان من خلال التخفيف من حدة الفقر، وخلق الوظائف واستدامة الرزق وسبل العيش، وحماية البيئة وتجديدها، والنهوض بالمرأة، والتكامل الاجتماعي؛ وهي أهم القضايا الأساسية التي تتكامل من خلالها أدوار فواعل الحكم الراشد. وتعتبر هذه القضايا أهم أهداف الألفية للتنمية، والتي لابد من تحقيقها لتعزيز حقوق الإنسان.

- من الواضح أن كل مبادئ ومعايير الحكم الراشد تعتبر من المتطلبات الأساسية لتطبيق الحكم الراشد، وتحقيق التنمية المستدامة. فلا سبيل لإرساء الحكم الراشد إلا بإقامة دولة الحق والقانون، ترسيخ الديمقراطية والتعددية السياسية، المراقبة الشعبية التي تتولاها مجالس منتخبة بشكل ديمقراطي، الشفافية في تسيير شؤون الدولة، المحاسبة التي تقوم من خلال بناء سلطة قضائية قوية، حرية التعبير وحرية الرأي تقوم بها وسائل الإعلام من خلال حرية الاطلاع و الاستقصاء و التبليغ.

حيث أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأبعادها مشروط بتجسيد آليات وعناصر الحكم الراشد على أرض الواقع وممارستها ضمن السياسات والإدارات العامة والخاصة، من خلال المشاركة والشفافية، والمحاسبة، واحترام سيادة القانون، والتوزيع الثروات وفق مبدأ العدالة والإنصاف والمساواة واحترام حقوق الإنسان.

- إن مواجهة المعوقات والتحديات التي تواجه الحكم الراشد والتنمية المستدامة كالفساد والفقر والحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه، الأراضي الفلاحية، و التنوع البيئي يرتبط بمجموعة من الضمانات، والآليات، والمبادئ تجعل من السياسات أكثر توافقا ومراعاة لحقوق الإنسان لتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة.

في الأخير يمكن القول، بأن كل دول العالم وعلى غرار الجزائر أدركت أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، و لتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات و سياسات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية و الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية للمواطن ، وحماية بيئته. وما يتطلبه ذلك من وضع تدابير قانونية و مؤسساتية، و كذا طرق المتابعة و المراقبة.